المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

# قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها في المؤسسات المالية الإسلامية[1]

**علي إبراهيم داود جابر**
**دكتوراه مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن**
**البريد الالكتروني: 6190504029@std.wise.edu.jo**

**أ.د. عبدالناصر موسى أبو البصل**
**جامعة اليرموك، الأردن**

## الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على مبدأ التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية من خلال فحص قاعدة المشقة تجلب التيسير، وتقدم تحليلاً شاملاً لتأثيرها في مجال المعاملات المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، ويتناول المفهوم العميق لقاعدة المشقة تجلب التيسير، وكيف يتم تطبيقها في سياق المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة في مجال المعاملات.

استخدام المنهج الوصفي التَّحليلي لتحقيق أهدافها ، وتوصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج، أهمها: تشير إلى أن قاعدة المشقة تلعب دورًا أساسيًا في توفير اليسر والتسهيل في المعاملات المالية، خاصة في سياق المؤسسات المالية الإسلامية، ويتعلق التيسير بجعل الأمور مرونة وسهلة التفاوض، مما يسهم في تحقيق التوازن بين الالتزام بالقواعد الشرعية ومواكبة المتغيرات المالية الحديثة.

كما أوصت الدراسة بتفعيل قاعدة المشقة كأحد الأسس الفقهية الرئيسية في مجال المعاملات المالية، خاصة في ظل التحديات المالية والتقلبات الاقتصادية، تُشدد الدراسة على أن تطبيق قاعدة المشقة يمكن أن يكون مفتاحاً لتعزيز التوازن بين الالتزام بالمبادئ الشرعية وتحقيق التطور في مجال المؤسسات المالية، وتنص الدراسة على ضرورة وجود اتفاقيات مصالح جماعية تخدم المصلحة العامة، مع التركيز على تخفيف الضغوط المالية وتوفير تسهيلات للمتعاملين، مما يعزز الالتزام بقواعد الشريعة ويعكس الرؤية الشاملة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** مشقة، تيسير، معاملات، مؤسسات، مالية.

[1] البحث مستل من أطروحة دكتوراه.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

# The Hardship Rule Brings Facilitation And Its Applications In Islamic Financial Institutions

**Ali Ibrahim Dawood Jaber**
**PhD in Islamic Banking, The World Islamic Sciences and Education University W.I.S.E, Jordan**
**Email: 6190504029@std.wise.edu.jo**

**Prof. Dr Abdelnaser Mousa Abu AL-Basal**
**Yarmouk University, Jordan**

## ABSTRACT

This study highlights the principle of facilitation and raising embarrassment in Islamic law by examining the hardship rule brings facilitation, provides a comprehensive analysis of its impact in the field of financial transactions in Islamic financial institutions, addresses the deep concept of the hardship rule brings facilitation, and how it is applied in the context of Islamic financial institutions, especially in the field of transactions. Using the analytical descriptive curriculum to achieve its objectives, this study has produced many findings, the most important of which indicate that the hardship base plays a key role in providing ease and facilitation in financial transactions, especially in the context of Islamic financial institutions. The facilitation relates to making things flexible and easy to negotiate, thus contributing to a balance between adherence to legitimate rules and keeping up with modern financial variables. The study also recommended the operationalization of the hardship rule as one of the main doctrinal foundations in the field of financial transactions, especially in the light of financial challenges and economic volatility. The study stresses that the application of the hardship rule can be key to promoting a balance between adherence to legitimate principles and development in the field of financial institutions. The study states that collective interest agreements should be in the public interest, with a focus on alleviating financial pressures and providing facilities for customers, which promotes adherence to sharia rules and reflects the overall vision of social and economic interests.

**Keywords:** Hardship , Facilitation, Transactions, Institutions, Finance**.**


**DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670**

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

## المقدمة

تعتبر قاعدة المشقة تجلب التيسير من الأسس الرئيسية في فهم الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المجال المالي، وإنَّ هذه القاعدة النبيلة تجسد مفهومًا رائدًا في تحديد السياقات التي يمكن فيها تيسير الأحكام الشرعية لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، ويقودنا على فهم أصل قاعدة المشقة وتأثيرها إلى استكشاف تطبيقاتها الواسعة في المؤسسات المالية الإسلامية، ونلقي نظرة فاحصة على كيفية تأثير قاعدة المشقة في تخفيف الأعباء في المعاملات المالية، سوف نتناول كيف يمكن لقاعدة المشقة أن تلعب دورًا محوريًا في تشكيل أحكام وقوانين المعاملات المالية بما يتناسب مع متغيرات الأوضاع الاقتصادية، وسوف نشير إلى ضرورة تقنين الأحكام المالية بما يتلاءم مع مفهوم المشقة، ونلقي الضوء على أهمية تكامل المفاهيم الشرعية مع التشريعات المالية لضمان توجيه الأعمال المالية بمرونة وفعالية، وكيفية تطبيق قاعدة المشقة في مجالي المصارف الإسلامية وشركات التأمين، ويقدم نظرة عامة على كيف يمكن لهذه المؤسسات توظيف المفهوم لتسهيل العمليات المالية وتعزيز التفاعل بين القيم الشرعية والحاجات الحديثة.

## المبحث الأول
## الإطار العام للبحث

### أولاً: مشكلة البحث وأسئلته

تعتبر قاعدة المشقة تجلب التيسير أحد الأسس الفقهية التي تحكم المعاملات المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، ومع تعدد التحديات المالية والظروف المتغيرة، يبدو أن هناك حاجة ملحة لفهم أعماق هذه القاعدة وتحديد تطبيقاتها الفعّالة وكيفية تحقيق التوازن بين الالتزام بالقواعد الشرعية ومواكبة التطورات المالية الحديثة، حيث تتميز صناعة المؤسسات المالية بالتجدد والتطور المستمر لمواكبة التطورات الاقتصادية، وفي هذا السياق، تظهر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يفتقر إمكانها إلى حرية الابتكار المتاحة للمؤسسات التقليدية، نظرًا للحاجة إلى التماشي مع المبادئ الفقهية المالية والشرعية،وعليه من بين هذه المبادئ، تبرز قاعدة المشقة تجلب التيسير كأحد أهم القواعد الفقهية المالية التي تُطبق في هذه المؤسسات، وتطرح مشكلة الدراسة تساؤلات حول كيفية تفعيل وتطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير في سياق المؤسسات المالية الإسلامية، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية والأزمات المالية التي قد تؤثر على عمل هذه المؤسسات.

**أسئلة الدراسة:**

1- ما هو المفهوم الشامل لقاعدة المشقة تجلب التيسير في السياق المالي الإسلامي؟
2- ما هو أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير في إطار الشريعة الإسلامية؟
3- كيف يتم تقنين أحكام المعاملات المالية بمراعاة ضوابط قاعدة المشقة تجلب التيسير؟
4- ما هو دور ضابط التخفيف في المعاملات المالية وكيف يتم تحديده؟
5- كيف يتم تطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير في التعامل مع المصارف الإسلامية؟
6- ما هي الطرق المستخدمة لتطبيق قاعدة المشقة في المؤسسات المالية أثناء التعامل مع شركات التأمين؟

### ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى:

نقوم بتناول قاعدة المشقة تجلب التيسير في سياق المعاملات المالية، حيث تُعد هذه القاعدة من القواعد الفقهية الكبرى الخمس، والهدف من التيسير هو تسهيل الأحكام الشرعية للأفراد، بحيث يكون التعامل في المجال المالي بدون عسر أو حرج، وبدون إلحاق مشقة.

وعليه، ينبثق من هذا الهدف الأساسي بعض الأهداف الفرعية الآتية:

1. توضيح مفهوم قاعدة المشقة تجلب التيسير واستعراض أدلتها وأصلها.
2. فحص أحكام تقنين المعاملات المالية في سياق تبني ضابط التخفيف المتضمن في قاعدة المشقة تجلب التيسير.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

3. تفعيل دور قاعدة المشقة تجلب التيسير في تطبيقات المعاملات المالية، وذلك من خلال استكشاف كيفية التعامل معها ضمن نطاق قواعد المعاملات المالية الإسلامية وتحليل التطبيقات الفرعية لتحقيق التسهيلات وتعزيز مفهوم التيسير.

**ثالثاً: أهمية البحث**

تبرز أهمية هذا البحث في استكشاف وفهم دور قاعدة المشقة تجلب التيسير في سياق التطبيقات المالية للمؤسسات الإسلامية، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على كيفية تطبيق وتفعيل هذه القاعدة في الإلتزامات العقدية للأفراد، خاصةً في التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، وكما يُسلط البحث الضوء على مدى تساهل أو تشدد في تطبيق هذه القاعدة في مواجهة المسائل المالية المعاصرة، وتوفير هذا التحليل يكون ذا أهمية خاصة للأفراد الذين يسعون لفهم أحكام المعاملات المالية في سياق قاعدة المشقة تجلب التيسير، خاصةً في ظل الطلب المتزايد على المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية التي تتبنى المبادئ الإسلامية.

**رابعاً: الدراسات السابقة**

**1. العجمي، نوره علي محمد (2021)، تقنين المعاملات المالية المعاصرة دراسة نظرية تطبيقية: الاقالة في بيوع نموذجا، رساله ماجستير منشوره ،جامعه ال البيت، الاردن.**

تطرقت الدراسة على عدة موضوعات ذات صلة بأحكام الشريعة الإسلامية وتأثير التقنين على المعاملات المالية، ويشير إلى أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة ثابتة من الأحكام، ويُشدد على أن مبادئ الشريعة تأخذ في اعتبارها حالة الأفراد جميعًا، ويُعتبر التقنين واحدًا من الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى دراسة الشريعة الإسلامية، وحددت أهميته في تحقيق الاستقرار والعدالة. أكدت على توافق التقنين مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وخاصةً في دعم مبدأ التيسير ورفع الحرج.

وقد تميزت دراستي الحالية عن الدراسة السابقة بأسلوبها الفريد في التعبير عن هذه العلاقة المعقدة بين التقنين والشريعة الإسلامية، و أضاءت الدراسة على تأثير قاعدة المشقة بطريقة فريدة، وتمثلت في فهم أعماق هذه القاعدة وتحديد تطبيقاتها الفعّالة في سياق المؤسسات المالية الإسلامية، ومساهمة في فهم كيف يمكن أن تلعب قاعدة المشقة دورًا حيويًا في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية، محددة بوضوح كيف يُمكن استغلال التقنين لتحقيق توازن بين الالتزام بالقيم الشرعية ومتطلبات التطور الاقتصادي المعاصر.

**2. محمد ، أبو عبيدة أحمد،(2017)، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب لتيسير معناها ودليلها : تطبيقًا على ما يخرج من تخفيفات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 23، الجزء الأول.**

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض رخص المشقة وتوضيح أحكامها في ظل قاعدة المشقة تجلب التيسير في العقود وتخفيف العبء، وتمحورها حول استعراض بعض التطبيقات العملية في مجال العقود المالية مثل السلم والإيجارة والجعالة.

وتتميز دراستي عن الدراسة السابقة بالتركيز على مبدأ التخفيف من خلال بيان قاعدة المشقة تجلب التيسير والقواعد الفرعية المرتبطة بها في سياق التطبيقات المالية الحديثة في العصر الحالي، وهذا يساهم في مواجهة التحديات التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية بسهولة.

**3. الفرحاني، فاطمة (٢٠١٧)، الضوابط الشرعية المتعلقة بتقنين العقود المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - الهندسة المالية، العدد (٥٦) .**

تطرقت الدراسة لمفهوم التقنين الذي يمثل تصويغًا جديدًا لأحكام الفقه الإسلامي بما يتناسب مع متطلبات العصر، وتعكس هذه الصناعة الفقهية الجديدة جهدًا في تحويل أحكام المعاملات المالية إلى نصوص قانونية لتسهيل الرجوع إليها دون المساس بأصول الشريعة.

وقد تميزت دراستي الحالية عن الدراسة السابقة بتسليط ضوءًا جديدًا على مفهوم التيسير ورفع الحرج في سياق المؤسسات المالية الإسلامية، بينما تتعامل الدراسة السابقة مع الأسئلة المثيرة حول مفهوم التقنين وأهميته في المعاملات المالية الإسلامية، تأتي دراستي لتكمل وتثري هذا النقاش.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

تركز دراستي على قاعدة فقهية مهمة وهي "المشقة تجلب التيسير"، وتحلل تأثيرها وتطبيقاتها في المؤسسات المالية الإسلامية، ويظهر هذا التركيز بشكل واضح في الجوانب التطبيقية والتشريعية، مما يضيف إلى الفهم الشامل للعلاقة بين التقنين والقيم الشرعية في مجال المعاملات المالية الإسلامية.

## المبحث الثاني
## ماهية قاعدة المشقة تجلب التيسير وأصلها

تبرز قاعدة "المشقة تجلب التيسير" كمبدأ أساسي يعكس حكمة الشريعة الإسلامية في التعامل مع تحديات الحياة وتنظيم الأمور الشخصية والاجتماعية ومن ناحية المعاملات المصرفة، وتجسد هذه القاعدة الرحمة والعدالة في تقديم حلول مرونة أمام المسلمين، خاصة في ظل المواقف التي قد تكون صعبة أو مربكة ، وحيث تعكس هذه القاعدة الرؤية الحكيمة للشريعة الإسلامية في تقديم اليسر وتخفيف العبء في مواجهة التحديات والصعوبات، ويجد المسلم في هذه القاعدة إرشادًا دينيًا للتعامل الحكيم مع الظروف التي قد تفرض صعوبات على الفرد، ويتناول هذا المبحث ماهية قاعدة المشقة تجلب التيسير وأصلها. ، ويتكون من مطالبين، وهما:

المطلب الأول: مفهوم قاعدة المشقة تجلب التيسير

المطلب الثاني: أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير.

### المطلب الأول
### مفهوم قاعدة المشقة تجلب التيسير.

سيستعرض هذا البحث مفهوم قاعدة المشقة تجلب التيسير بتفصيل شامل، حيث سوف يتناوله على النحو التالي:

الفرع الاول : تعريف المشقة لغة وإصطلاحًا.

اولًا: تعريف المشقة في اللغة.

تشير القرآن الكريم في عدة آيات إلى التحديات والصعوبات في ممارسة الدين وتأديته، مؤكدًا على أهمية التحلي بالصبر والاستمرار في أداء الأعمال الصالحة، ويتجلى ذلك في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾[2]، إنها تعبير عن الجهد الشاق والمثابرة، وحيث تستخدم كلمة "المشقة" للدلالة على الجهد الكبير والتضحية التي قد تتسبب في إرهاق النفس والروح نتيجة للكد والتعب المصاحب لها[3].

وتناولت معاجم اللغة العربية بتعريف مفهوم كلمة "المشقة" في سياقات متعددة، فحيث ورد في لسان العرب أن "المشقة" بالفتح تشير إلى الصرع الذي يسبب البؤس والشدة، كما يمكن أن تُستخدم للدلالة على الصعوبة أو العبء الشاق [4]؛ أما المشقة بالكسر: فهي تعبر عن الصعوبة أو التعب الذي يواجه الفرد أثناء محاولته تحقيق هدف معين أو الوصول إلى مكان معين، وتشمل التحديات والصعوبات التي يواجهها في مسعاه لتحقيق النجاح أو إتمام إنجاز[5]، ابن فارس قد وصف المشقة بأنها "شق: الشين والقاف أصلًا واحد صحيح، يدل على إنصداع في

[2] سورة النحل آية 7.

[3] الطبري، أبو جعفر ،(د.ت)، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، دار التربية والتراث،ج17، تفسير سورة النحل - الآية 7، مكة المكرمة، ص169.

[4] محمد، أبو عبيدة أحمد،(2017)، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب لتيسير معناها ودليلها : تطبيقًا على ما يخرج من تخفيفات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 23، الجزء الأول، ص342.

[5] مطر، محمد أحمد،(2023)، قاعدة "المشقة تجلب التيسير" في أحكام القضاء: تطبيقات عملية، مجلة الجامعة العراقية، ع58، ج2، ص176.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

الشيء"[6]، و كتاب معجم الغني (ش ق ق) عن معنى "مص شَقَّ" بأنه يواجه صعوبة في العمل أو يعاني من التعب والمحن، مشيرًا إلى العبء والمشقة التي قد تصاحب الجهد والعمل الشاق[7].

ثانيًا: تعريف المشقة إصطلاحًا.

ضبط العلماء البارزين مثل السيوطي والشاطبي وغيرهم مفهوم المشقة بشكل واضح، حيث قاموا بتوضيحه على النحو التالي:

وفقًا لقول السيوطي (911هـ)، وتتضمن المشقة التي لا يفصل عنها العبادة غالبًا عدة جوانب، مثل مشقة البرد أثناء أداء الوضوء والغسل، ومشقة الصوم في ظروف الحرارة الشديدة وطول فترة الصيام، ومشقة السفر التي يصاحبها صعوبة في أداء الحج والجهاد، وأيضًا مشقة الألم الناجم عن تنفيذ الحدود الشرعية مثل رجم الزاني وقتل الجناة، ويجدر بالذكر أن هذا النوع من المشقة لا يُلغي واجب العبادات في جميع الأوقات، ويُعتبر هذا النمط مجالًا لتطبيق القاعدة لربط المشقة بتلك الأوامر والنواهي الشرعية[8].

وفقًا للشاطبي قد صاغ تعريفًا للمشقة يفيد أنها التكليف بما يفوق القدرة على التحمل، مما يسبب الإرهاق والعبء الزائد[9]، ويرى الباحث أنه يمكن تعريف المشقة في الإصطلاح بأنها الجهد والعبء الذي يتجاوز الحدود العادية، وحيث يكون هذا الجهد صعب التحمل ويتطلب مجهودًا إضافيًا يسبب للفرد حالة من الحرج والتعب، سواء كان ذلك جهدًا جسديًا، عقليًا، أو عاطفيًا.

الفرع الثاني: التيسير في اللغة و الإصطلاحًا.

اولًا: التيسير في اللغة.

التيسير في اللغة هو مصدر للفعل الماضي (ي-س-ر) بتشديد السين، ويشمل مفاهيم متنوعة، فالمفهوم الأول يرتبط بسهولة الأمور، حيث يعبّر عن الليونة والمرونة، مع التركيز على عكس الصعوبة[10]، لقوله تعالى: ﴿ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفُ الدُّخَانُ الْجَاثِيَةُ الْأَحْقَافُ مُحَمَّدٌ الْفَتْحُ ﴾[11]، ويُفسر بأنه جعل الأمور سهلة عن طريق تحديد الأحكام والقواعد الشرعية، بهدف تجنب أي صعوبات يمكن أن تواجهها الأفراد، أما المفهوم الثاني يشير إلى التحضير لشيء ما من خلال التهيئة والتوفيق[12]، وذلك في قوله تعالى :﴿الْأَحْقَافُ مُحَمَّدٌ الْفَتْحُ ﴾[13].

ثانيًا: تعريف التيسير في الإصطلاح.

من خلال النظر إلى الآراء الفقهية حول مفهوم التيسير، نجد أن بعض الفقهاء يعرفونه على أنه يتجلى في استنتاجات المجتهدين، وحيث يُفتى بتقديم حلاً أسهل وأكثر وضوحًا وتفصيلاً للناس في مختلف القضايا، ويهدف ذلك إلى جعل المسائل أكثر يسرًا وتسهيل فهم الأفراد للقضايا المعقدة، مما يُسهم في تيسير الفهم والتسليم بالقواعد والمواضيع المعقدة[14]، وقد عرّف الأصوليون التيسير بأنه الفعل الذي لا يستلزم جهدًا كبيرًا من النفس ولا يؤثر سلبًا على الجسم، وبل هو الحصول على شيء دون أي تكاليف[15].

---

[6] الرازي، أحمد بن فارس(1979)، معجم مقاييس اللغة، مادة ( شق)، ج5، دار الفكر، سوريا، ص898.

[7] ابو العزم، الغني (2013)، معجم الغني الزاهر ( شموا- لونان)، دار الكتب العربية، لبنان، ص34.

[8] ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (1999)، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، ص80.

[9] الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم، (1997)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، ج2، دار ابن عفان، القاهرة، ص8.

[10] خياط، يوسف(2000)، لسان العرب لابن منظور، مادة(يسر)، دار لسان العرب للملايين، بيروت، لبنان ، ص 445 .

[11] سورة البقرة آية 185.

[12] خياط، يوسف(2000)، لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، ص295.

[13] سورة الليل آية 7.

[14] سانو، قطب، (2000)، معجم مصطلحات أصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص152.

[15] محمد، أبو عبيدة أحمد، (2017)، القاعدة الفقهية : المشقة تجلب التيسير، مرجع سابق، ص343.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

فالتيسير يقترب من مفهوم الترخيص، حيث يتعلق باتخاذ رخصة عند الضرورة مع الحفاظ على الامتثال للأوامر الشرعية بأسلوب ميسر، وبدون أن يشمل التنازل عن التزامات الشرعية أو الانصراف عن أداء الواجبات المفروضة[16].

ويرى الباحث أن مفهوم التيسير يعبّر عن درجة سهولة أو صعوبة العمل، وهو وصف للعمل ذاته يعتمد على حالة الشخص الذي يقوم به، دون إدلاء بتصنيف عام يجعل العمل إما سهلًا أو صعبًا بشكل عام.

الفرع الثالث: تعريف المشقة تجلب التيسير.

تم توضيح معاني الكلمات (المشقة، التيسير) سواءً باللغة أو بالإصطلاح سابقًا، وبناءً على ذلك يُفهم المعنى الحرفي لكلمة "تجلب" في اللغة على أنها تشير إلى سحب أو نقل شيء من مكان إلى آخر[17]، وذلك يعني أن تواجد الصعوبات والتحديات في الحياة يُفضي في النهاية إلى توفير تسهيلات وتيسير.

فتعني قاعدة المشقة التي تجلب التيسير تُفهم على أنها ليست المشقة العادية، بل تتعدى الحدود المعتادة وتسبب ضيقًا في الصدر واستنفاذًا للجهود، ولا تشير إلى المشقة الروتينية كالتحديات في الجهاد أو مواجهة البغاة والمفسدين، والفهم الصحيح لها يتطلب التعامل مع التحديات بحسب صعوبتها وتقليلها بما يتناسب مع متطلباتها ودرجتها[18].

فتبسيط الفكرة يظهر أن قاعدة المشقة تجلب التيسير تنشأ في الظروف الصعبة والغير معتادة، محققة بذلك تخفيفًا للالتزامات الشرعية[19]، أما في السياق الإسلامي، يظهر أن الهدف من التشريعات الإسلامية ليس تعقيد حياة الناس أو فرض أعباء عليهم، وبل إذا واجهوا صعوبات، يسعى الإسلام إلى تسهيل الأمور، ويعتبر التيسير أحد الأسس الرئيسية للشريعة الإسلامية، حيث يُحظر التخلي عن هذا المبدأ، وتم تشريع الرخص بهدف مراعاة ظروف الناس وتخفيف العبء عنهم، وتنجم هذه الرؤية عن نوعين من الأحكام في الشريعة الإسلامية، وهما أحكام العزيمة وأحكام الرخص[20].

## المطلب الثاني
## أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير

يعتبر أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير إلى الوحدة على ثبوت هذه القاعدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والعقل، حيث تشكل جميع الأدلة على تخفيف العبء وتسهيل الأمور ورفع الحرج أدلة تؤكد هذه القاعدة، ومن هنا يتم التركيز في هذا النص على بعض الأمثلة التي تشكل أدلة على هذه القاعدة، مثلما يلي:

أولاً: أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير من القرآن الكريم.

١) ﴿بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم قال تعالى:﴾ العظيم[21]

وجه الدلالة من الآية: يرغب الله سبحانه وتعالى في تسهيل الأمر على المسلم الذي لا يستطيع الزواج من النساء الحرائر، حتى يتزوج من الفتيات المؤمنات،وهذا يأتي في إطار تسهيل الأمور وتخفيف العبء والصعوبة على المسلمين، حيث أن المشقة تجلب التيسير[22].

٢) ﴿الرُّومِ لَقْمَانَ السَّجْدَةِ الْأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يس الصَّافَّاتِ نُوحٍ﴾[23]

وجه الدلالة من الآية: يزيل الله عز وجل العبء الذي يعانيه المسلمون، حيث يشير العبء إلى الضيق والصعوبة، وفي حالة المشقة، يقدم الله التيسير ويسهل الأمور للمسلمين ويعمل بها[24].

---

[16]الحشود، علي بن نايف، (2019)، الخلاصة في أحكام الاجتهاد والتقليد، ج2، المكتبة الشاملة الذهبية، ص320.

[17]الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(2005)، القاموس المحيط ، مادة(جلب)، ط1، مكتبة الشاملة، ص47.

[18]البراجيلي، متولي محمد (2005)، المشقة تجلب التيسير، جامعة الأنصار السنة المحمدية، س33، عدد12، ص45.

[19] الباحسين، يعقوب عبد الوهاب(2001)، رفع الحرج في الشريعة الاسلامية، ط4، مكتبة الرشد ، الرياض، ص423.

[20]الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم(1997)، الموافقات، مرجع سابق، ص91.

[21]سورة النساء، آية (28).

[22]الطبري، أبو جعفر ،(د.ت)، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، مرجع سابق،ص215

[23]سورة الحج، آية (78).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

٣) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[25]

وجه الدلالة من الآية : بيّن الله سبحانه وتعالى أنه عند حدوث صعوبة ومشقة سيكون هناك تيسير وتخفيف وتسهيل، وثمَّ أكد الله سبحانه وتعالى صحة هذه البشارة في الآية التي تليها.[26]

٤) ﴿الشُّورَىٰ الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْقَمَرِ﴾[27]

وجه الدلالة من الآية: يتجلى رحمة الله وشفقته تجاه عباده في أنه لا يكلفهم بما يفوق طاقتهم.[28]

ثانياً: أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير من السنة النبوية المطهرة.

وردت عدت أحاديث من السنة النبوية تدل على أصل هذه القاعدة ويتناول الباحث منها:

**١) قول السيدة عائشة رضي الله عنها ( ما خير رسول الله صلي الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً )[29].**

وجه الدلالة من الحديث: إذا كان النبي محمد يواجه اختيارًا بين شيئين، كان يميل إلى اختيار الأيسر والأكثر سهولة بينهما، إلا إذا تضمن هذا الاختيار إثمًا، ويقصد بالأمر هنا مسائل الحياة الدنيا.[30]

**٢) ما ثبت عن أبي هريرة أنه قال : قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي : (دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء، أو ذنوبا من ماء فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين)[31].**

وجه الدلالة من الحديث: صرح النبي بأنه تم إرساله لتسهيل الأمور للناس وليس لتعقيد الأمور عليهم، وهذا يشير إلى أن الإصلاح والتسهيل وإزالة العقبات مبنية على الشرعية، وليس على صعوبة وتشدد.[32]

**٣) عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((يسِّروا ولا تعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفِّروا))[33].**

وجه الدلالة من الحديث: أمر النبي بتسهيل الأمور على الناس وعدم تعقيدها، إذ الصعوبة فيها تدفع الناس واليسر والتسهيل فيها يجذب الناس إلى الإسلام والعناء يستدعي التسهيل وليس التعسير.[34]

**٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ)[35].**

---

[24]القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (١٣٨٤ه-١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢،ج١٢،دار الكتب المصرية،القاهرة،ص ١٠٠.

[25]سورة الشرح، آية (5).

[26] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (١٤١٩ه )، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، ط١،ج٨،دار الكتب العلمية،بيروت،ص٤١٧.

[27]سورة البقرة، آية (286).

[28] ابن كثير ، (١٤١٩ه)،تفسير القرآن العظيم ابن كثير)، مرجع سابق،ج٨،ص٤١٧.

[29]البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، (١٤٢٢ه )، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، ط1، أخرجه الإمام البخاري في المناقب حديث رقم ٣٥٦٠،ج٤،ص١٨٩.

[30]الغيتابي، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج16،دار إحياء التراث العربي، بيروت،ص١١٢.

[31]البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي،(١٤٢٢ه)،صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 220،ج١،ص٥٤.

[32]الغيتابي، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق،ج٤،ص١٩٤.

[33]البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، (١٤٢٢ه)،صحيح البخاري ، كتاب العلم، حديث رقم ٦٩، ص٤٨.

[34]ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١٣٧٩ه)،فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1،دار المعرفة، بيروت ،ص٢٧٨.

[35]البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله،(١٤٣٣ه-٢٠١٢م)،الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، ط1،مج1، كتاب الإيمان، باب الدين يسر،دار السلام للنشر والتوزيع الرياض ، السعودية،ص٣٩.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

وجه الدلالة من الحديث: تعزيز مبدأ التسهيل والتسامح ورفض التشدد والتطرف، حتى يتحمل الإنسان نفسه عبء العبادة الذي لا يستطيع تحمله إلا بصعوبة كبيرة.[36]

ثالثاً: أصل قاعدة المشقة تجلب التيسير في الإجماع.

من النصوص الشرعية، وآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية المطهرة من السنة الشريفة، ومن أدلة الرخص الشرعية التي حكمتها النصوص الشرعية، استمدت قاعدة المشقة تجلب التسهيل، وكونت هذه الأدلة مصادر لتلك القاعدة، فهذه القاعدة تعتبر من القواعد الرئيسية التي يتم بناء الفقه عليها، وقد ذكر العلماء: يمكن اشتقاق جميع رخص الشرع وتيسيراتها من هذه القاعدة[37].

حيث نصت مجلة الأحكام العدلية على أن ما قرره الفقهاء من الاستثناءات وتخفيفات في الأحكام الشرعية ينبع من هذا المبدأ[38].

لذلك، فإن الشريعة الإسلامية لا تدع مجالًا للتناقض أو الاختلاف، فقد تم تأسيسها على قيمة الرفق والتيسير، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تتواجد مع قيمة المشقة والعناء[39].

وبناءً على ما سبق، يُعَدُّ هذا الأساس أصلاً عظيمًا في الشرع، وهو قاعدة فقهية وأصولية عامة، وقد أُثبتَ تأصيلها بشكل قاطع نظرًا لتوافر الأدلة عليها.

## المبحث الثالث
## ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف في المعاملات المالية

يسلط الضوء المبحث على التقنيات القانونية والشرعية التي تنظم المعاملات المالية، ويتضمن ذلك الأسس الشرعية والقوانين المحلية التي توجه وتحكم عمليات التبادل المالي وتحدد الحقوق والالتزامات للأطراف المعنية، وفهم دور "ضابط المشقة" وكيف يكون له تأثير ملموس في تخفيف العبء في المعاملات المالية، ويتمحور هذا الجزء حول كيفية استثمار مفهوم المشقة لتكوين طرق مرنة ومتكيفة تعزز اليسر وتسهم في تسهيل سياق المعاملات، ويتناول هذا المبحث ماهية قاعدة المشقة تجلب التيسير وأصلها، ويتكون من مطالبين وهما:

المطلب الأول: تقنين أحكام المعاملات المالية.

المطلب الثاني: ضابط التخفيف في المعاملات المالية.

### المطلب الأول
### تقنين أحكام المعاملات المالية

أولاً: مفهوم التقنين.

1) التقنين في اللغة: يُعرَّف التقنين في المعجم الوسيط بأنه عملية وضع القوانين، ويعتمد هذا التعريف على كلمات ومفاهيم تم تشكيلها في مجامع لغوية، وانتشرت في اللغات وأخذتها الأقلام، ويعتبر المصطلح نفسه كلمة لها جذور رومانية، وتقال أحيانًا أنها مستمدة من اللغة الفارسية.[40]

وفي معجم مقاييس اللغة، ورد من ابن فارس قوله: القاف والنون هما أصلان، حيث يشير الأول إلى الفكرة المتصلة أو الملازمة، بينما يرمز الآخر إلى الارتفاع والعلو.[41]

---

[36] سلامة، مراد، (٢٠١٦)،الأربعون التيسيرية من سنة خير البرية ،دط،المكتبة المرادية للنشر والتوزيع ،ص 5.

[37] السيوطي،جلال الدين عبدالرحمن،(١٤٠٣ه)،الأشباه والنظائر ، ط1،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص٧٧.

[38] الباز، سليم رستم ، (دت)شرح مجلة الأحكام العدلية ، ط2،ج1،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ص٢٧.

[39] الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم، (1997)، الموافقات، مرجع سابق،ج٢،ص١٢٣.

[40] أنيس، إبراهيم وآخرون،(١٣٨٠ه-١٩٦٠م)" المعجم الوسيط"، ج٢، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، عبدالسلام هارون،ص٧٦٩.

[41] الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (١٩٧٩م)،مرجع سابق،،ص٢٩.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

وأشار ابن منظور في معجم "لسان العرب" إلى أن التقنين هو تحديد القوانين المنظمة لكل شيء، وتحديد الأسلوب والمقياس الذي يُطبق فيه.[42]

وبناءً على ذلك، يرى الباحث أن التقنين في اللغة يتعلق بوضع القوانين الضرورية التي يتم قياس السلوكيات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية عليها، وبهدف أن يلتزم الأفراد بتنفيذها.

٢) التقنين في الاصطلاح.

يتناول الفقه مفهوم التقنين من خلال عدة تعاريف، منها:

يعرِّف صياغة أحكام المعاملات والعقود والنظريات على أنها عملية تهيئة لها إطار قانوني منظم، ويتمثل في ترتيبها كمواد قانونية مدروسة، مما يسهل الرجوع إليها وفهمها.[43]

وكما عرّف جانب من الفقه التقنين بأنه عبارة عن صياغة لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يمكن تقنينها، ويتم ذلك على يد أهل الخبرة والاختصاص، وفي شكل مواد متجانسة وقابلة للتطبيق والتنفيذ، وتكون هذه المواد ملزمة من قبل الحاكم، مما يسهل الرجوع إليها.[44]

ويعرف التقنين كوضع للأحكام الفقهية المتعلقة بموضوع معين، فحيث لا يترك تطبيقها لاختيار الأفراد، بل يتم صياغتها بشكل يميز بينها باستخدام أرقام متسلسلة ومرتبة بشكل منطقي، وبهدف الابتعاد عن التكرار والتضارب.[45]

تعرُّف التقنين أيضًا بأنه عملية جمع الأحكام المتعلقة بمسائل معينة في فصلٍ خاص، وحيث تُرقَم هذه الأحكام وتقتصر في كل مسألة على حكم واحد يتم اختياره من بين آراء متنوعة قدمها الفقهاء في ذلك الشأن، ويهدف هذا التنظيم إلى تسهيل الفهم والتطبيق على القضاة، وحيث يكونون قادرين على معرفة الحكم المختار وتطبيقه بدقة دون الحاجة إلى التعامل مع جميع الآراء المختلفة في هذا السياق.[46]

وفي سياق أحكام الفقه الإسلامي، يُعرف التقنين على أنه الأحكام الشرعية الثابتة التي تنطوي على أفعال المكلفين، مثل الوجوب والحظر والإباحة والندب والكراهة، وكذلك تحديد صحة العقد وفساده وبطلانه، وتحديد العبادات بأنواعها كقضاء وأداء، وأمور مماثلة، ويُشدد على أن هذه الأحكام سواء شُرعت ابتداءً من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية، أو تم تحديدها بناءً على الأدلة التي وضعها الشارع وتابعت مقاصده، وسواء كانت هذه الأحكام قد جاءت مباشرة من الشارع كنصوص أو جاءت على لسان المجتهدين، وبغض النظر عما إذا كانت قد نقلت عن طريق الحفظ والرواية أو من خلال الكتابة، ويظل هناك تكامل في هذا السياق بين مختلف الاتجاهات، وطالما اتبع كل اتجاه المنهج الصحيح في التوضيح والاستنباط، وفقًا لما وضعه العلماء في أصول الفقه.[47]

وبناءً على ما سق، يُستخلص منها مفهوم تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية كجمع وصياغة لهذه الأحكام على شكل قواعد عامة ومواد قانونية مرتبة ومبوبة، وتهدف هذه القوانين إلى أن تكون منهجًا محددًا يتبعه الأفراد في تعاملاتهم المالية، ويتعين على القضاة الالتزام به، ويتيح هذا التقنين السهولة في الرجوع إليه، فحيث يُنظم بشكل شامل وتنظيمي لأحكام المعاملات المالية الإسلامية، وهذا التعريف يشمل مفهوم التقنين بشكل شامل، ويُظهر أن أي تشريع يصدر بهذه الطريقة يُعتبر تنفيذًا لأحكام الشريعة، بما يحقق المصلحة العامة.

ثانياً: أهمية التقنين و فوائده.

---

[42] أبو الفضل، جمال الدين محمد بن منظور،(١٩٩٤م)، لسان العرب، ط ١ ، ج13،دار صادر، بيروت ، لبنان، ص٣٤٩.

[43] الزحيلي ، وهبة، (٢٠١٤)،جهود تقنين الفقه الإسلامي، ط1،دار الفكر ، ص 35.

[44] الشثري ،عبدالرحمن سعد،(٢٠١٣)،تقنين الأحكام الشرعية تاريخه وحكمه، دار التوحيد للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ص٧ .

[45] المحاميد، شويش،(2000)، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه دراسة وثائقية تحليلية، بحث الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ص 361.

[46] البغاء ،محمد الحسن ،(٢٠٠٩)،التقنين في مجلة الأحكام العدلية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥) العدد (٢) ، دمشق،سوريا، ص ٧٤٦.

[47] الألفي، محمد ، (١٩٩٤)، محاولات تقنين أحكام الفقه الإسلامي في كتاب أعمال ندوة نحو ثقافة شرعية وقانونية موحدة"، جامعة الإمارات العربية المتحدة،دبي ،ص٩١-٩٢.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

تقنين عقود المعاملات المالية الإسلامية في العصر الحالي لا يعد مجرد ضرورة شرعية، وبل يتحوّل إلى ركيزة حضارية أساسية تستدعيها المجتمعات المتقدمة، ويتطلب تحقيق التقدم وضمان الحياة الآمنة للأفراد، التي تُعدّ هدفًا أسمى لأي مجتمع، والنظر في إطار تشريعي يتناسب مع التحديات المعاصرة، وفي عصرنا الحالي، الذي يتسارع فيه الابتكار ويتعقد فيه الواقع بشكل متسارع، فيظهر أن هناك حاجة ماسة إلى حلول عملية وفعّالة مستمدة من الأحكام الفقهية الإسلامية، وإذا كانت هذه الأحكام تخضع لعملية استنباط واستخراج من مصادر التشريع، فإنها تتبع أساليب استدلال محددة تحافظ على أصالتها واتباعها.[48]

فالتقنين يُعَدُّ أحد وسائل التقدم في التشريع والتطوُّر الفقهي، فقد كان الاختيار بعد مناقشات فقهية طويلة بين العلماء والمتخصصين، إما القيام بتقنين الأحكام الفقهية بشكل عام أو الامتناع عن ذلك خاصة بعد أن ثبت في واقع الحياة أن الاستمرار في هذا الجدل لا يؤدي إلى نتائج فعَّالة، ومن ثم أصبح واجبًا السعي إلى التقدم في المسار الفقهي التشريعي نحو التقنين.[49]

وبالرغم من بعض الانتقادات التي وُجِهَت إلى فكرة تقنين عقود المعاملات المالية الإسلامية، وحيث أُعتبر أنه قد يؤدي إلى إغلاق أبواب الاجتهاد نتيجة لصلابة الأحكام المُقَنَّنَة، إلا أن الحقيقة هي العكس تمامًا، فالتقنين لا يُعدُّ عائقًا أمام الفقهاء والقضاة للتأمل والاجتهاد في السياق العام لكل حكم قانوني وتطبيقه على كل قضية محددة، بل يُشكِّل التقنين وسيلة لتوحيد الرؤى تجاه المسائل، مما يُيسِّر عملية الاجتهاد في القوانين الشرعية.[50]

ونظرًا لتعقيدات المعاملات المالية الحديثة وتنوع العقود وتشكيلاتها، ولا يقتصر هذا التعقيب على الفروق بين الدول، بل يمتد أيضًا داخل كل دولة، مما يعزز الحاجة الملحة للتقنين، وخاصةً في ظل التطورات المستمرة والابتكارات التي تظهر في فقه المعاملات المالية، ويزداد الأمر تعقيدًا بفعل تنوع الاجتهادات والاختلافات، فضلاً عن الانفتاح المستمر في المجال المالي والاقتصادي والتجاري بين مؤسساتنا المالية ونظائرها العالمية.[51]

تقنين أحكام المعاملات المالية يُعَدُّ أساسًا لاستقرار المجتمع، حيث يعكس التزامه بالتشريع الإسلامي وتنفيذه، ويهدف هذا العمل أيضًا إلى توحيد الأحكام المتعلقة بكل نوع من المعاملات، ويعني وضع الأحكام الشرعية في مكانها للتطبيق، وسيكون له تأثيرات إيجابية واسعة النطاق، بما في ذلك إبراز دور فقه المعاملات في توجيه وتنظيم العلاقات التجارية الحديثة.

وبناءً على ذلك، أصبح التقنين ضرورة عصرية وعلى الرغم من وجود بعض العيوب فيه، إلا أن مزاياه تفوق تلك العيوب، فبالرغم من وجود بعض النقاط الضعيفة، يمكن تحديدها والرد عليها بالحجج والأدلة، وتتمثل فوائد التقنين في قدرة الدولة على إشرافها على تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية بكفاءة، ومن خلال اختيار الأحكام الملائمة وإلزام القضاة بتنفيذها وعدم الحكم بمخالفتها، ويتم ذلك عن طريق استناد الدولة إلى مصادر الشريعة وأصولها عند وضع التشريعات، ومنح هذه المسؤولية لفريق من العلماء والفقهاء ذوي الاختصاص، وهذا يضمن اختيار أحسن وأرجح الأحكام والتي تتناسب مع الزمان واحتياجات المجتمع.[52]

بوساطة التقنين، يتم الدعوة إلى تحديث الفقه حيث سعى علماء الدين في الإسلام إلى إحياء مفهوم الاجتهاد، مما يعتبر عودة حقيقية لتجديد الفقه في جوانبه الجوهرية والفرعية، وخاصة في مجال المعاملات المالية الحديثة،

---

[48] بوزغار ،دليلة،(2016)، مسوغات تقنين الفقه الإسلامي في العصر الراهن مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ص ٢٧.

[49] القيسي، رافع ليث،(٢٠١٥)،نظرات في تقنين الفقه الإسلامي ؛ تاريخه - فقهه - ضوابطه، مركز نماء للبحوث و الدراسات،ص١.

[50] زهير ،عمر ،حافظ ،(٢٠٢١)،تقنين قرارات مجمع الفقه الاسلامي في مسائل المالية الاسلامية، ط ١، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز الرياض ، المملكة العربية السعودية، ص ١٠.

[51] العجمي، نوره علي محمد (2021)، تقنين المعاملات المالية المعاصرة دراسة نظرية تطبيقية: الاقالة في بيوع نموذجا، رساله ماجستير منشوره ،جامعه ال البيت، الاردن، ص39.

[52] الخلايلة، يحيى محمد عوض، (٢٠٠٢)،تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة لتجربة باكستان ومشروع مصر في التعزير، إسلام آباد، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون،ص٢٢٩


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

ويتم التقنين عبر منهج يحافظ على التوازن بين النصوص الشرعية والواقع، وبدون هذا التحديث يظل الفقه مقتصرًا على تصوُّر ذهني يفتقر إلى الحيوية حتى وإن ادعى بالعمق.[53]

ونظرًا لظهور قضايا جديدة غير معالجة في الكتب الفقهية التقليدية مثل المعاملات المصرفية وما شابه ذلك، ويُعتبر التقنين في أحكام المعاملات المالية وسيلة لتيسير الوصول لهذه الأحكام المقننة بسهولة، وتمكين الأفراد من فهمها بشكل أسهل، ويتيح ذلك لهم التحقق والاطلاع على الأحكام بكل يسر، ويكون ذلك أمرًا صعبًا إذا ما حاولوا الرجوع إلى المراجع الفقهية الضخمة، وبل وحتى إذا قاموا بالرجوع إليها، فإن توقع الحكم الذي سيتم تطبيقه يصبح صعبًا بسبب تعدد وتباين الآراء في المسائل، ومما يؤدي إلى اختلاف الأحكام حتى في نفس الموضوع.[54]

بناءً على ما تم ذكره، يرى الباحث أن التقنين يقوم بوضع الأحكام الشرعية في سياق التطبيق الفعلي للمعاملات المالية، ويعتبر هذا الأمر وسيلة لإلزام الأفراد بالامتثال للشريعة الإسلامية، حتى في ظل التطورات الحاصلة في زمننا الحالي، لقوله تعالى: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا".

ثالثاً : ضوابط تقنين المعاملات المالية

يعد الاستخدام المتزايد للمعاملات المالية في التطور المستمر ضرورة حتمية، وليس بالإمكان تصوُّر هذه المعاملات دون وجود عقود، ويبرز التقنين كمطلب تطوري بناءً على التوسع الكبير في نطاق استخدام هذه المعاملات، ويُعَدُّ إحكام الضوابط والأسس الشرعية جزءًا لا يتجزأ من التقنين لتنظيم هذه المعاملات بشكل دقيق، ويظهر أيضًا دوراً هاماً للعقود الإلكترونية والرقمية في هذا السياق، وحيث تلعب دورًا حيويًا في تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، وبناءً على ذلك سيتم استعراض الضوابط الشرعية المتعلقة بالتقنين في المعاملات المالية، على النحو التالي:

1- وضع ضوابط لتقنين عقود المعاملات المالية الإسلامية.

يتم خضوع تقنين عقود المعاملات المالية الإسلامية لنوعين من الضوابط الشرعية، وتتمثل هذه الضوابط في:

(أ) الضوابط العامة تشمل الالتزام بالمصادر الشرعية الرئيسية، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف وغيرها، ويجب الالتزام بتلك المصادر باعتبارها المرجعيات الأساسية للتشريع الإسلامي، ويجب أن يكون الأخذ من هذه المصادر متسلسلاً، فحيث يبدأ بالاستناد إلى القرآن الكريم ثم السنة ثم المصادر الأخرى، ومع التأكد من عدم التعارض مع أحكام الفقه الإسلامي، ويتعين أخذ القواعد الشرعية في المعاملات المالية بعين اعتبار مع مراعاة المقاصد الشرعية، وتوضيح المعاملات المالية المحرمة بشكل دقيق لتجنب الالتباس، ويجب الترجيح بين الأقوال المتعددة بناءً على هذه الأسس، وينبغي أيضًا مراعاة الأعراف المتبعة في العقود.[55]

ب- الضوابط الخاصة تنقسم إلى نوعين: ضوابط موضوعية وضوابط شكلية:[56]

1- الضوابط الموضوعية: تقضي بأهمية أن يكون التقنين قائمًا على تحليل دقيق وشامل لأحكام عقود المعاملات المالية الإسلامية، وينبغي أن يتميز بالوضوح والتفصيل العلمي، وأن يكون خاليًا من الغموض والاستطراد، ويجب أن يكون مناسبًا للوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويجب أن يكون خاليًا من التناقض والتعارض، و ينصح بأن يكون شاملاً لكل المذاهب الفقهية، ومع التوجه إلى التوسط والاعتدال، وفتح الأبواب للتوافق مع القوانين والتشريعات الوضعية إذا كان ذلك مناسبًا.

---

[53] إمام، محمد كمال الدين، (١٩٩٦)،مقدمة لدراسة الفقه الإسلامي ،مدخل منهجي، ط1، الجامعية للدراسات والنشر،ص 297.

[54] القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز، ، (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م)، الإسلام وتقنين الأحكام دعوة مخلصة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ط2، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ص 283.

[55] تبينات ، ساعد ،(٢٠١١)، ضوابط تقنين الفقه الإسلامي، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر، المجلد (١٣)، العدد (٢٦)، ص ١٤٩ - ١٥٠ ؛ الفرحاني، فاطمة،(٢٠١٧) ،الضوابط الشرعية المتعلقة بتقنين العقود المالية مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، الهندسة المالية، العدد (٥٦) ،ص ١٠٧-١٠٨

[56] ساعد تبينات ضوابط تقنين الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ١٥٠ - ١٥١ ؛ فاطمة الفرحاني: الضوابط الشرعية المتعلقة بتقنين العقود المالية، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٠٩


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

2- الضوابط الشكلية: تتعلق باللغة، واستخدام المصطلحات وتقسيم الأبواب والفصول، وتشدد هذه الضوابط على أهمية وضوح لغة التقنين، وتبسيط المصطلحات مع الحفاظ على دقة التعبير، ويجب أن تسهم في سهولة الوصول للمعاني والمقاصد، وينبغي أن يكون هناك اهتمام بتنظيم وترتيب المواضيع ومعالجة أي مشكلات قد تنشأ في المصطلحات.

٢) ضوابط تقنين المعاملات المالية الإسلامية.

تعتمد ضوابط تقنين المعاملات المالية على مجموعة من المبادئ الأساسية:[57]

1- الالتزام بالمصادر الشرعية: يجب اتباع المصادر الرئيسية للتشريع الإسلامي، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، ويتم ذلك بالتدرج وفقًا لما ورد في القرآن ومن ثم السنة النبوية مع مراعاة المصادر الشرعية.

2- عدم مخالفة أحكام الشريعة: ينبغي عدم تجاوز أحكام الشريعة الإسلامية في تقنين المعاملات المالية مع إلزامية تطبيق قواعد المعاملات المالية واحترام المقاصد الشرعية المتعلقة بها.

3- الالتزام بالوضوح: يجب أن يكون التقنين واضحًا فيما يتعلق بالمعاملات المحظورة، لتجنب الشكوك وتحقيق فهم صحيح للجميع سواء كانوا متخصصين أو عوامًا.

4- الترجيح بين أقوال العلماء: يتعين تقديم الأحكام الملائمة للمصلحة العامة والمتفقة مع الشرع، وذلك من خلال تفضيل آراء العلماء المتقدمين.

5- عدم إغفال جوانب الإلزام في العقود: يجب مراعاة الإلزام في العقود، حيث تكون ملزمة للطرفين ويجب تنفيذها وفقًا للشرع.

6- مراعاة الأعراف والأخلاق في التقنين: يتعين مراعاة العادات والتقاليد المتبعة في العقود، ومع إظهار الجوانب الأخلاقية في التقنين.

## المطلب الثاني
## ضابط التخفيف في المعاملات المالية

سيتم التركيز في هذا المطلب على فهم طبيعة ضابط المشقة المؤثرة في تحديد حدود التخفيف وأسباب التخفيف، وكما سنتناول ضوابط المشقة المتعلقة بالتعاملات المالية، على النحو التالي:

الفرع الأول: ضابط المشقة المؤثر في التخفيف

بموجب قاعدة المشقة المؤثرة في التخفيف، فيجب على الفقيه تقييم أدنى درجات المشقة في العبادة، وإذا كانت المشقة الأخرى أعلى أو مماثلة، فإنه يمكن اعتبارها مسقطة، أما إذا كانت أدنى، فلا تعتبر مسقطة[58]، فالمشقة في التكليفات الشرعية تُعترف بها عند أهل العلم، وحيث ينصح بتسهيل العبادات لتجنب إرهاق الأفراد، ويمكن تقسيم المشقة إلى نوعين :

1- المشقة المعتادة: تشمل الصوم والجهود المعتادة مثل العطش والجوع، ويعتبر الأفراد قادرين على تحملها بناءً على قوتهم واستعدادهم[59].

2- المشقة الزائدة: تتجاوز المشقة العادية وتؤدي إلى تعطيل حياة الفرد، وفي هذه الحالات يجب تجنب تكليف الأفراد بهذه المشقة، وهناك حالات تشمل مشاقًا فادحة تستدعي تسهيل العبادات لحفظ النفوس والأجساد، وهناك مشاق خفيفة يمكن تحملها دون التركيز على التخفيف، ويمكن وضع المشقة في نطاق بين هاتين الفئتين، وفي الحالات القريبة من الوضع الصعب، ويجب تسهيل العبادات، وأما إذا كانت المشقة بسيطة جدًا، فيمكن تحملها بدون التركيز على التسهيل.[60]

الفرع الثاني: أسباب التخفيف في القاعدة المشقة تجلب التيسير

---

[57] الزحيلي، وهبة،(٢٠١٤)، مرجع سابق ،ص 119-128.

[58] القرافي، أبو العباس شهاب الدين المالكي(684ه)، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم كتب، ص132.

[59] الزحيلي، وهبة (1986)، أصول الفقه الاسلامي ، دار الفكر، دمشق، ط1، ص140.

[60] الدمشقي، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (1991)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، مرجع سابق ، ص8.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

تم حصر بعض الفقهاء أسباب التخفيف في سبعة أسباب أساسية هي:

أولًا: السفر، تشمل رخص الشريعة المتعلقة بالتخفيف عدة مسائل، مثل قصر الصلاة أثناء السفر، وإمكانية تأجيل الصيام، وتسهيل المسح على الخفين لأكثر من يوم وليلة في الرحلات الطويلة، وإعفاء من صلاة الجمعة في السفر، والتخفيف في النوافل على الدابة سواء كانت الرحلة طويلة أو قصيرة.[61]

ثانيًا: المرض، تتعلق رخص الشريعة المتعلقة بالمرض بعدة أمور، مثل جواز التيمم عندما يكون استخدام الماء مؤذيًا للصحة بسبب الإصابة بمرض أو تأخير الشفاء، وكذلك إمكانية الجلوس أو الاضطجاع أثناء صلاة الفرض، والإشارة بالرأس فيها، والتأخر عن الصلاة في الجماعة مع وجود فضيلة، وفتح المجال للنظر للطبيب في حدود الضرورة حتى العورة والمناطق الحساسة.[62]

ثالثًا: الإكراه، هو إجبار الشخص على القيام بفعل يخالف إرادته، سواء كان ذلك بسبب تهديده أو خوفه، وينقسم الإكراه إلى نوعين: إكراه ملجئ، الذي يحدث عندما لا يكون للشخص القدرة على التحكم في أمور تؤثر على حياته، وإكراه غير ملجئ، الذي يشمل التهديدات بدون تأثير على الجسم أو النفس، وفي حالة الإكراه الملجئ، يعفى المكره عن بعض الأوامر، بينما يظل المكره في الإكراه غير الملجئ مكلفًا بفعل ما يخالف إرادته.[63]

رابعًا: النسيان، يُظهر التشريع الإسلامي اهتمامًا بتبسيط الأحكام وضبطها وفقًا للخصائص الإنسانية، ويتجنب فرض أي تكليف يفوق قدرة الأفراد، ويُبرز دور النسيان كعرض للأمراض النفسية، ويُسقط النسيان بعض الأحكام، وتحدد الشروط لصحة العذر الذي يتسبب في ذلك، ويتعين التمييز بين حقوق الله وحقوق العباد في هذا السياق.[64]

خامسًا: الجهل، فهو يتضمن عدم العلم بما ينبغي معرفته، ويشمل السهو والذهول والغفلة، ويُفهم السهو على أنه عدم الثبات في الفهم، والجهل قريب من الغفلة ويعني عدم الفهم الصحيح، أما الإرباك يمكن أن يحدث نتيجة عدم الثبات في الفهم، مما يؤدي إلى الدهشة والخلط، فالجهل ليس دائمًا عذرًا، ويُقسم إلى أنواع مؤثرة وغير مؤثرة على التخفيف، فالجهل الذي لا يؤثر على التيسير يعتبر عذرًا في بعض الحالات، بينما يمكن أن يكون غير عذر في حالات أخرى، ويُصنف الجهل إلى أربعة أنواع حسب تأثيره على التسهيل، مع التأكيد على أن بعض أنواع الجهل لا تعد عذرًا، مثل جهل الكافر بصفات الله وأحكام الآخرة.[65]

سادسًا: العسر وعموم البلوى، هنا يُعفى في الحالات التي لا توجد فيها نصوص دينية صريحة، مثل الصلاة في وجود النجاسة التي يُعفى عنها، أو نجاسة المعذور التي تلتصق بثيابه، وتعتبر هذه الأمور جزءًا من الترخيصات في الشرع، فحيث يقوم تشريع الشريعة بناءً على مفهوم التسهيل في مواجهة العسر والبلوى، ويُعتبر العسر وعموم البلوى عذرًا في الأماكن التي لا تشملها نصوص دينية، وذلك لأن التشريع لا يأخذ بالبلوى في المواضع التي تتعلق بنص ديني، مثل حظر رعي حشيش الحرم، وعدم العفو عن بول الإنسان الذي يلامس الثوب أو الجسم.[66]

السابع: النقص، تعتبر النقص وجود حالة تؤدي إلى مشقة وتحديات، مما يبرر تخفيف الالتزام ببعض الواجبات الدينية، ويُعفى الصبي والمجنون والأعمى من بعض الالتزامات نظرًا لتقليل المشقة عليهم، وتُركّب مشقة النساء بمقارنتها بالرجال، مما يستوجب تسهيل بعض الواجبات، ويتم تخفيف الالتزام عن النساء بسبب الحيض والنفاس وتكليفهن بواجبات تختلف عن تلك المفروضة على الرجال، وبالنسبة للصبي والمجنون والأعمى، يُعفون من بعض الواجبات بسبب نقصهم في القدرات البدنية والصحية، تُخفّف المشقة عن الأعمى، فهو غير ملزم بفعل بعض الواجبات التي تتطلب الرؤية، وتُؤخذ هذه الإعفاءات بعين اعتبار لضمان راحتهم وتسهيل حياتهم الدينية.[67]

---

[61] السيوطي، جلال الدين(1983)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية،مرجع سابق، ص85.

[62] محمد، أبو عبيدة أحمد(2017)، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب التيسير، مرجع سابق، ص351.

[63] المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني (2019)، الهداية في شرح بداية المبتدي ، دار الاحياء التراث العربي، بيروت،ص275.

[64] الباحسين، يعقوب عبد الوهاب(2001)، رفع الحرج في الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق، ص 201

[65] السيوطي، جلال الدين(1983)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، مرجع سابق، ص 200-201.

[66] الباحسين، يعقوب عبد الوهاب(2001)، رفع الحرج في الشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص 435.

[67] الدليمي، جاسم مبارك مشوح(2018)، قاعدة المشقة تجلب التيسير ونماذج من تطبيقاتها الفقهية، مكتب شمس الأندلس للطباعة والنشر، بغداد، ص 67.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

الفرع الثالث: ضابط المشقة في التعاملات المالية

في سياق ضوابط المشقة، تعتبر التعاملات التجارية ضرورية للإنسان، وقد وضعت الشريعة الإسلامية إطارًا لتنظيم هذه التعاملات وتنظيم التداول المالي، وفي العصر الحديث قد ظهرت عقود جديدة لم يتناولها الشرع مباشرة، وفي حالة الصعوبة في تنفيذ أو فهم أمر ما، فيتوجب البحث عن بدائل تسهل العمل دون ارتكاب إثم، ويُوجه الفقهاء في هذا السياق، وتظهر نماذج تطبيقية لها في مجال التعاملات المالية بمراعاة ضابط المشقة:

أولًا: تعتبر الحوالة في الفقه الإسلامي وسيلة شرعية لتسديد الديون المستحقة عن طريق الكفالة،وعلى سبيل المثال، عندما يكون الدين معروفًا ومحددًا، يُمكن تحويل المبلغ المدين عبر الحوالة المالية، وهذا يشمل تسديد الثمن وأجر الإيجار والقروض وتكاليف الإصلاح والتعويضات، و يتيح هذا النوع من الحوالات تسديد الديون بطريقة صحيحة، مع الالتزام بضوابط الكفالة المسموح بها في الشريعة الإسلامية[68]، بفضل هذه العملية يمكن تجاوز الصعوبات المالية المؤقتة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الضرورية دون تأخير، هكذا تظهر الحوالة المالية كأداة عملية في تسهيل التعاملات المالية، وتوضح كيف يمكن استخدامها بمرونة لتلبية احتياجات محددة، وذلك وفقًا لضوابط المشقة وتسهيل التعاملات.

ثانيًا: التعاملات البنكية المالية، يُنصح بتجنب الإيداع في البنوك الربوية ما لم يكن هناك حاجة حقيقية وضرورية، ويعتبر الإيداع في هذه البنوك تمويلاً للمنشأة، مما يزيد من قوتها في المرابحة، ولكن يُسمح بالتعامل معها في حالة الحاجة أو الضرورة المسموح بها شرعًا، ولكن في حال توفر بديل إسلامي، مثل المصارف الإسلامية، يُفضل إزالة الودائع من البنوك الربوية، ويُشدد على أن الحاجة تقدر الحرمة في هذه الحالة، ويُسمح أيضًا للبنوك بتحصيل أجور الخدمات المتعلقة بإصدار بطاقات الائتمان، مع الالتزام بتغطية التكاليف فقط، ويعتبر عدم السماح بتحصيل هذه الأجور ضغطًا على المصرف، ويُسمح بتغطية التكاليف الفعلية لخدمات البطاقات[69]، فهذا يُظهر كنموذج تطبيقي لمبدأ التعاملات المالية في ظل ضابط المشقة.

ثالثًا: العقود وتعاملاتها مثل القرض والإيداع والمضاربة، والتي تُعد شراكة بين محترف في التجارة وشخص بحاجة لتنمية ماله، ويُشجع على التسهيل وتخفيف العبء، ودعم الأفراد للالتزام بالعقود الجائزة، ويُبرز جواز عقود الإيجار والتي تعتبر ضرورية للحاجة الملحة للخدمات والأموال. الإيجار يُجيز على منافع الأعيان، ويعتبر بديلاً ممكنًا للشراء عندما لا يكون الفرد قادرًا على إقامة مشروع بمفرده، وعلاوة على ذلك، يُؤكد على أهمية عقود المعاوضة، وحيث تضمن سلامة الاتفاق وخلوه من العيوب، ويجب على الأطراف اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على جودة المنتجات، وفي حال وجود عيوب بسيطة يُمكن التغاضي عنها[70]، ويجدر بنا التأكيد على أهمية العقود اللازمة مثل عقد البيع، وكيف يمكن إلغاءها إذا كانت غير ضرورية، مما يعكس مبدأ التعاملات المالية في ظل ضابط المشقة.

رابعًا: الإكتتاب في الشركات المساهمة العامة، يعتمد ذلك على أحكام شركات المضاربة والعنان، ويُعتبر هذا النهج جائزًا شرعًا ونظاميًا، حيث يسمح نظام الشركات بمشاركة أكثر من شخص في امتلاك الأسهم، وتتباين آراء العلماء بشأن جواز الإكتتاب في الشركات المساهمة التي تقوم بأنشطة حلال ولكن تتورط في بعض المعاملات المحرم، ويُعتبر البعض أن هذا الإكتتاب حرام تمامًا، بينما يرون البعض الآخر أنه يمكن أن يكون جائزًا في ظل البدائل المتاحة، ويُشدد على أهمية البحث عن الشركات التي لا تتورط في المعاملات الربوية[71]،أما في حالة الضرورة، يُنصح بالتحقق من مدى تجنب الشركة للمعاملات المحرمة، وفي بعض الحالات يمكن مزج الأجزاء المحظورة مع ما هو مباح لتجنب الحرمان. يُظهر ذلك كنموذج تطبيقي لمبدأ التعاملات المالية في ظل ضابط المشقة.

---

[68] جيدر، علي(2003)، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، دار عالم الكتب، ص32.

[69] القحطاني، فواز محمد (2017)،القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، ط1، دار المتميز الطباعة والنشر والتوزيع، دار النصيحة الطباعة والنشر والتوزيع، ص 262.

[70] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (1999)، الحاوي الكبير، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 15.

[71] السيف، حسان بن إبراهيم(2006)، أحكام الاكتتاب في الشركات المساهمة، ط1، ج1، دار ابن جوزي، ص67.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

## المبحث الرابع
## تطبيقات قاعدة المشقة تجلب التيسير والقواعد الفرعية المندرجة ضمنها في المؤسسات المالية

قاعدة المشقة تعتبر أحد الأسس الشرعية التي تسعى إلى تسهيل وتيسير الأمور في البيئة المالية والتجارية، وتتمحور هذه القاعدة حول مبدأ العفو الشرعي وتحقيق التسهيل في المعاملات، بموجب تطبيقاتها يمكن تشكيل قواعد فرعية تندرج ضمن هيكل المؤسسات المالية.

ففي سياق التعامل مع المصارف الإسلامية، ويظهر تأثير قاعدة المشقة من خلال تيسير العمليات المالية، وتحقيق التسهيلات في القوانين واللوائح المالية، وهذا يُظهر في تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية في التعاملات المصرفية الإسلامية، وأما في مجال شركات التأمين، يتجلى تأثير قاعدة المشقة في تحسين عمليات التأمين بما يتناسب مع مبادئ وقيم الشريعة، يمكن أن يشمل ذلك تصميم وتقديم منتجات تأمين متوافقة مع الشريعة، وتبسيط الشروط والأحكام لتلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

### المطلب الأول

### تطبيق القاعدة من خلال التعامل مع المصارف الاسلامية

تستعرض أهمية قاعدة المشقة في تسهيل الأمور المالية، وخاصة في تفعيل دور المصارف الإسلامية كوسيلة لتحقيق التيسير والشمول في نظام مالي يتسم بالامتثال للقيم والأخلاق الإسلامية.

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية.

المصارف الإسلامية قد حظيت بتعاريف متنوعة بشكل كبير ، وسنسلط الضوء هنا على بعض هذه التعاريف للتمثيل دون التقييد بالنماذج المقدمة:

1- مؤسسة مالية وبنكية تقوم بجمع الأموال واستثمارها وفقًا للشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التكامل في المجتمع الإسلامي، ومن خلال: [72]

أ- جذب الأموال وتعزيز الوعي بأهمية الادخار.

ب- توجيه الأموال نحو عمليات استثمارية تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي.

ت- تقديم الخدمات المصرفية والمالية وفقًا للشريعة الإسلامية، مع استثناء التعامل مع الربا والاستغلال، ومع حل مشكلات التمويل قصير الأجل.

2 - المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تتميز بعدم التعامل بالفوائد، وتعتمد على مبدأ المشاركة. تهدف هذه المصارف إلى تقديم قروض خيرية للأفراد المحتاجين، وذلك ضمن إطار يلتزم بالقواعد والأحكام الشرعية.[73]

[72] حرك، أبو المجد (1998)،البنوك الإسلامية ما لها وما عليها، ط1، دار الصحوة، القاهرة، ص 29-30.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

3- تلك البنوك أو المؤسسات هي التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي بصراحة على التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم القيام بالتعامل بفوائد الفائدة سواء في الاقتراض أو الإعطاء.[74]

ثانياً: ضوابط التعامل مع المصارف الاسلامية.

1- عدم أكل مال الناس بالباطل.

ضابط عدم أكل مال الناس بالباطل يُعتبر كأحد ضوابط التعامل مع المصارف الإسلامية، وذلك في إطار قاعدة المشقة تجلب التيسير. يلتزم المصرف الإسلامي بعدم الحصول على الأموال بدون وجه حق، ويُحظر عليه أن يتورط في طرق غير مشروعة لكسب المال، وتتنوع أسباب كسب المال غير المشروع إلى قسمين:

أولًا: المال المحرم المأخوذ بغير أذن المالك وبغير أذن الشرع. يشمل ذلك مثل:

1- السرقة: أخذ مال محرز مملوك للغير بشكل خفي، دون أن يكون الأخذ مؤتمنًا على المال[75].

2- الرشوة: إعطاء مبالغ مالية للحاكم أو الشخص الآخر ليحكم للشخص المعين أو يقوم بفعل ما يرغب به[76].

3- الغصب: الاستيلاء على مال بغير حق بطريقة مكشوفة ومتهمة[77].

4- الاحتكار: شراء السلع وتخزينها لمنعها عن الناس بهدف رفع الثمن وتحقيق ربح إضافي[78].

ثانيًا: المال المحرم المأخوذ بإذن المالك، ويشمل:

1- القمار والميسر: المراهنة التي يكون فيها الرهان على خطر يمكن أن يؤدي إلى ربح أو خسارة[79].

2- الاتجار بالحرمات: بيع أشياء محرمة بسبب طبيعتها ككونها نجسة أو محظورة.[80]

فيتسبب الالتزام بهذا الضابط في تجنب المصارف الإسلامية للممارسات غير القانونية وتعزيز قيم العدالة والنزاهة في النظام المالي.

2- الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد عن المعاملات المحرمة كالغرر.

نظرًا لكثرة المعاملات التي تتضمن الغرر، نوضح المصطلح بإيجاز على النحو التالي: يُفهم الغرر في اللغة بأنه النقصان والخطر، حيث يشير إلى التلاعب والتعرض للمخاطر، ويمكن أيضًا أن يعبر عن عمليات تعريض النفس أو الممتلكات للخطر، ورغم وجود معاني إضافية لكلمة "غرر"، إلا أن المفهوم الذي سبق ذكره هو المقصود به في سياق المعاملات.[81]

من الضوابط التي يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها، والالتزام الكامل بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في جميع معاملاتها، والتقيد بأخلاقيات الإسلام وآدابه في هذه المعاملات بشكل شمولي يمتد إلى كل مجالات النشاط الإنساني التي يتعامل فيها البنك.

وعند النظر في بيوع المحرمة التي يجب على المصرف الإسلامي تجنبها، يعود الأمر إلى عدة أسباب تتعلق بمحل العقد ولازم العقد، بما في ذلك الأسباب التي ترجع إلى محل العقد مثل عدم مقدورية التسليم، والمعدوم

---

[73] سلمان، نصر(2019)، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية ... )، المجلد 1، المكتبة الذهبية، ص1 .

[74] سلمان، نصر(2019)، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية ... )، مرجع سابق، ص2.

[75]القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد (2004)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بدون طبعة، دار الحديث، القاهرة، ص244.

[76]الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (770ه)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية ، بيروت، ص310.

[77] الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (بدون تاريخ)، المحلى بالآثار، بدون طبعة، دار الفكر، بيروت، ص157.

[78]الباز، عباس احمد محمد (1418ه)، أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقة الإسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، ص56.

[79]الملحم، سليمان بن احمد (1429ه) ،القمار حقيقته واحكامه، الطبعة الاولى، كنوز اشبيليه، الرياض، ص575.

[80] الملحم ، سليمان بن احمد (1429ه) ،القمار حقيقته واحكامه، مرجع سابق، ص575

[81] الأنصاري، محمد بن مكرم بن على( 1414ه)، لسان العرب ، ط3، دار صادر، بيروت، ماده العرعر ، ص11.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

والمجهول، والغير المملوك، وغير المتقوم، والأسباب التي ترجع إلى لازم العقد مثل البيوع الربوية وبيوع الغرر، ومن أسباب النهي غير العقدية هي التي لا تتعلق بمحل العقد أو بوصف ملازم للعقد، وتشمل ما يؤدي إلى تضييق أو إيذاء أو ضرر، مثل النجش والاحتكار، حيث يعلم البائع أن المشتري يقصد به أمرًا لا يجوز[82]

وتشمل أيضًا ما نهي عنه لأجل الوقت أو المكان، مثل البيع عند أذان الجمعة والبيع في المسجد."

تتعدد الأدلة التي تنهي عن الغرر في الكتاب والسنة والإجماع، ولكن يختلف مفهوم الغرر في المعاملات المالية، حيث يُميز بين الغرر المؤثر والغير المؤثر، ولذا ذكر العلماء بعض الضوابط للغرر المؤثر في المعاملات المالية[83]، وقال الإمام ابن القيم" فليس كل غرر سببا للتحريم ، والغرر إذا كان يسيرا أو لا يمكن الاحتراز منه لم يكن مانعا من صحة العقد ، فإن الغرر الحاصل في أساسات الجدران لا يمكن الاحتراز منه ، والغرر الذي في دخول الحمام ونحوه غرر يسير ، فهذا النوعان لا يمنعان البيع، بخلاف الغرر الكثير الذي لا يمكن الاحتراز منه وهو المذكور في الأنواع التي نهي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان مساويا لها لا فرق بينها ، فهذا هو المانع من صحة العقد".

توضح الشروط التي تجعل الغرر مؤثرًا في المعاملات المالية كما يلي:

أ- يجب أن يكون الغرر متعلقًا بعقود المعاوضات المالية.
ب- يجب أن يكون الغرر كثير الحدوث.
ت- يجب أن يكون الغرر متعلقًا بالمعقود عليه بشكل أصيل.
ث- يجب ألا يحتاج الطرف الآخر في المعاملة إلى ما يثير الحاجة أو التساؤل.[84]

ونتيجة لهذا الضابط، يجب على المصرف الإسلامي أن يخضع منهجه واستثماراته لمعايير الحلال والحرام من خلال النقاط التالية: [85]

أ- توجيه الاستثمار وتركيزه في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المسلم ضمن دائرة الحلال.
ب- التأكد من أن جميع مراحل الإنتاج والعمليات - بداية من التمويل وصولاً إلى التصنيع والبيع والشراء - تتم داخل دائرة الحلال.
ت- ضمان أن أسباب الإنتاج، مثل الأجور ونظام العمل، تكون متناسبة مع دائرة الحلال.
3- عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه.

يُعتبر كأحد ضوابط التعامل مع المصارف الإسلامية، ويسعى المصرف الإسلامي إلى تطوير منهجه لتنمية المال واستثماره، حيث يعتبر المصرف نفسه وكيلاً ومستخلفاً عن أصحاب الأموال، يقوم بتوظيفها بطريقة فعّالة لصالح المجتمع، ويعتبر حجز المال عائقاً لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج[86].

يُشدد على ضرورة عمل المصرف الإسلامي في استثمار الأموال من خلال توظيفها في الاستثمار المباشر أو بالمشاركة في رأس المال الإنتاجي، ويهدف المصرف إلى خلق مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توظيفها داخل المجتمعات الإسلامية، ويقدم المصرف تمويلًا للسلع والخدمات الأساسية والاستراحة، ويسعى إلى

[82]السالوس، علي( 2010)، فقه البيع والاستساق والتطبيق المعاصر، ط7، دار الثقافة ، قطر ، ص175.
[83]الحراني، تقي الدين أبو العباس (1995)، مجموع الفتاوي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية ، ص 29
[84]الجوزية، لابن القيم( 1952)، زاد الميعاد، ط26، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص850..

[85]النجار، أحمد (1976)، منهج الصحوة الإسلامية : بنوك بلا فوائد، الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ص 34

[86]عجلوني، محمد محمود (2008)، البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن، ص114.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

تحقيق توظيف فعّال يهدف إلى زيادة قاعدة العاملين في المجتمع، ويُشجع على التمويل الداخلي والخارجي، ويُقدم خدمات مصرفية ومالية تتماشى مع الشريعة[87].

تلعب المصارف الإسلامية دورًا هامًا في تنمية الشاملة بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتمثل هذا الدور في استثمار رؤوس الأموال باستخدام الوسائل الفعّالة، وابتكار أوعية استثمار وتمويل جديدة، وفي ضوء هذا الضابط يُعزز منع حجز المال وحجبه عن التداول والاكتناز، وحيث يعكس التعامل مع هذا المبدأ قاعدة المشقة تجلب التيسير في المصارف الإسلامية.[88]

4- أداء الواجب المفروض شرعا كالزكاة على كافة معاملات المصرفية الاسلامية.

الواجب الشرعي المفروض كالزكاة على كافة معاملات المصرف الإسلامي يُعد أحد ضوابط التعامل مع المصارف الإسلامية، ويقع في إطار قاعدة المشقة تجلب التيسير، ويعمل المصرف الإسلامي على دفع الزكاة لتطهير المال وتنميته وفي الوقت نفسه، لتعزيز الحس الديني والتخلص من أي معاملات مشكوك فيها[89].

وتُعتبر الزكاة ركنًا من أركان الإسلام الخمسة، وتحمل قيمة دينية واجتماعية عظيمة، ويتم دفع الزكاة في المصارف الإسلامية على مستويين: أموال مساهمي المصرف وناتج نشاطه، وزكاة مال المتعاملين مع المصرف (التي يتم أداؤها اختياريًا)، وزكاة مال مقدمة من أفراد المجتمع وهيئاته المتعددة.

ويُحسن المصرف تصنيف هذه الموارد ويُنفق على الزكاة بطريقة مستقلة عن الأموال الذاتية للمصرف، ويُقدم الزكاة فوائد دينية واجتماعية عديدة، مثل تحقيق التعبد لله، وشكر نعمة الله، وتطهير المال، ومساعدة الفقراء وتحقيق الضمان والتكافل الاجتماعي.

ويُشير هذا الضابط إلى الالتزام بالزكاة كواجب شرعي، ويؤكد على أن تحقيق الضمان والتكافل الاجتماعي يسهم في دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي وتنميته، وبالتالي يعزز الالتزام بأداء الواجب الشرعي تحقيق مقاصد شرعية عظيمة.

ثالثاً: أمثلة تطبيقية لقاعدة المشقة تجلب التيسير من خلال التعامل مع المصارف الاسلامية.

1) بيع الاسهم وشرائها.

تم التعبير عن أن السهم يمثل حصة في رأس مال شركة المساهمة[90]، وعند بيعه يُعتبر المحل العقدي هو الحصة الشائعة في ممتلكات الشركة، وعند الحديث عن تداول الأسهم، ويمتلك السهم قيمة تفوق قيمته كحصة شائعة، حيث يُكسب مالك السهم حقوق الشركاء ويستفيد من أرباح وتطورات ممتلكات الشركة، وبناءً على ذلك يثار السؤال حول جواز بيع وشراء هذه الأسهم.[91]

تختلف آراء العلماء والباحثين المعاصرين حول حكم بيع وشراء الأسهم، ويُمكن تلخيص ذلك في قولين:

القول الأول: يرون جواز بيع وشراء الأسهم في العمليات العادية أو الفورية، وصدرت فتاوى تؤكد هذا الرأي من لجنة البحوث العلمية والإفتاء.[92]

القول الثاني: يعتقدون في عدم جواز بيع وشراء الأسهم في العمليات العادية أو الفورية، واتجه بعض الباحثين إلى هذا الرأي.[93]

---

[87] شبيلي، يوسف بن عبد الله (2005)، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الاسلامي: الصناديق والودائع والاستثمارية، المجلد 1، دار ابن الجوزي، الاردن، ص 70 .

[88] عجلوني، محمد محمود (2008)، البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص114.

[89] أبو العز، علي محمد أحمد ( 2019)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ص96.

[90] الخليل، أحمد بن محمد ( 1424)، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي،ط1، دار ابن الجوزي ، القاهرة، ص 192.

[91] آل سليمان، مبارك بن سليمان بن محمد( 2005)، احكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة، ط1، كنوز إشبيليا، الرياض، ص 187-188.

[92] اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء( د.ت)، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الإدارة العامة للطبع ، الرياض، ص 320- 321.

[93] النبهاني، التقي الدين (2004)، النظام الاقتصادي في الاسلام، ط6، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 142.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

تأثير قاعدة المشقة في المسألة الفقهية واضح من حيث تتيح الشريعة الإسلامية إيضاح أحكام كل جانب في حياة الناس، بما في ذلك معاملاتهم المالية والتجارية، وفيما يتعلق بشراء وبيع الأسهم، يقوم هذا العمل على معرفة حكم نشاطات الشركة، إذا كانت هذه النشاطات مباحة، فإن بيع وشراء الأسهم يكون جائزًا ولا يواجه أي تعارض أو تحدي من الأصول الشرعية، ومن خلال تطبيق على قاعدة المشقة تجلب التيسير التي تسعى إلى تسهيل الأمور، ويمكن تحديد قيمة السهم ومكوناته من خلال فحص القوائم المالية للشركة، وإذا كان بالإمكان تحديد هذه المعلومات بسهولة، يجوز للفرد بيع أسهمه بقيمتها أو بقيمة أقل أو أعلى، واعتمادًا على نجاح الشركة، ويُفهم من هذا أنه ليس هناك منع شرعي يعرقل هذا العمل، شريطة أن تكون المعلومات المتعلقة بالثمن وأصل الاشتراك معروفة، وفي حالة وجود جوانب قليلة غير معروفة، فإنه يُعفى منها ويسمح بذلك، استنادًا إلى قاعدة المشقة التي تسعى إلى تسهيل الأمور وتخفيف العبء.[94]

2) فوائد القرض وشراء مساكن بالقرض الربوي.

بموجب قاعدة المشقة تجلب التيسير، يمكننا توضيح كيف يمكن تطبيق هذه القاعدة في عملية التعامل مع المصارف الإسلامية بشكل عملي، ولنفترض أن هناك شخصًا يرغب في شراء منزل، ونستخدم بفوائد القروض هي عملية شراء المساكن بالقروض الربوية وبيان حكمهما الشرعي، و سنتناول البدائل الشرعية لهذه العملية التي تكون في إطار الشريعة الإسلامية، مما يضمن الابتعاد عن المحرمات والشبهات[95]:

1- القرض الحسن هو عملية تقديم مبلغ محدد من قبل المصرف لشخص أو جهة دون فرض أي فوائد أو تكاليف إضافية، ويتعهد المستفيد بسداد المبلغ المستلم دون أي أعباء إضافية، والمصرف لا يفرض فوائد أو رسوم على هذا المبلغ.[96]
2- يتمثل في الدخول في عقد مرابحة لشراء منزل، حيث يعتبر الربح في هذا النوع من الصفقات جائزًا، ويشتري المصرف الإسلامي المنزل بمبلغ محدد، ثم يبيعه للعميل بنظام المرابحة، فالشرط الأساسي هو أن يكون المصرف قد امتلك المنزل بالفعل، وأن يتم تحت ضمانه وإدارته قبل بيعه للعميل.
3- يتضمن الدخول في عقد استصناع مع مصرف إسلامي يدير عملياته وفقًا للشريعة الإسلامية في هذه المعاملات.

3) بطاقة التامين.

تمثّل البطاقات الإئتمانية تحديًا شرعيًا في العالم المالي الإسلامي، حيث تقوم عادة على قروض ربوية، وللتعامل مع هذا التحدي قامت بعض المصارف الإسلامية بتطوير نماذج بطاقات إئتمان مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة، على سبيل مثال:

1- فيزا التمويل: أصدر بيت التمويل الكويتي بطاقة "فيزا التمويل" مع إجراء تعديلات شرعية جوهرية، وتم تضمين شروط تلك البطاقة، مثل إلغاء فوائد التأخير، وربطها بحساب العميل لتسديد التزامات الشراء. يتعهد العميل بتوفير رصيد كافٍ لتسديد المديونية، ورغم توفير ميزات التأمين والوكالة بأجر، يظل التعامل خالٍ من الفوائد الربوية[97].
2- فيزا الراجحي: أصدرت بطاقة "فيزا الراجحي" مع تعديلات مماثلة، وتم حذف فائدة التأخير، ويتم سداد الفواتير من حساب العميل، وفي حال عدم وجود رصيد كافٍ، فيتم خصم المبلغ من التأمين النقدي، والشروط تحظى بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مع التأكيد على عدم تحصيل فوائد محظورة[98].

---

[94] ال شيخ، محمد بن ابراهيم (1399ه)، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، ط1، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ص 30.

[95] الغامدي، علي بن سعيد (د.ت)، شركات الاسهم ، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة 11؛51، مساءا على موقع التالي: https://al-maktaba.org/book/31621/34425

[96] شبيلي، يوسف بن عبد الله (2005)، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الاسلامي: الصناديق والودائع والاستثمارية، مرجع سابق، ص70

[97] أبو غدة، عبد الستار(2002)، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ، مجموعة دلة البركة، سعودية، ص 422- 423.

[98] أبو غدة، عبد الستار(2002)، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ، مرجع سابق، ص 123 .


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

هذه البدائل الإسلامية تسعى للامتثال للقوانين الشرعية، مما يمنح حملة البطاقة الائتمانية تجربة مالية متوافقة مع القيم الإسلامية.

4) غرامة التأخير.

تم توضيح الشرط الجزائي والتأكيد على تحريمه في الشريعة الإسلامية، وحيث أظهرنا أن الغرامة المفروضة على المدين المتأخر قد تُعتبر ربوية، مما يجعلها غير جائزة، وفي هذا السياق، يمكن استعراض البدائل الشرعية كخيارات تحل محل الشرط الجزائي[99]:

1- تعاون البنوك الإسلامية في تبادل المعلومات بين البنوك حول المستثمرين، مع اتفاق على إدراج أسماء المماطلين في قائمة سوداء.
2- الإعلان العام يُشجع على نشر أسماء المماطلين في وسائل الإعلام لتحفيز الالتزام.
3- الوسائل الفنية للجدوى الاقتصادية لضمان استمرارها بشكل اقتصادي.
4- ضمانات شرعية يشمل الاستناد إلى ضمانات مثل الكفالة والرهن لتأمين الدين.
5- يُمكن الدخول في شراكة مع المدين عبر جعل الدين جزءًا من ثمن عقار أو مصنع يملكه المدين.
6- شراء الدين بالدين يتيح شراء عقار أو مصنع من المدين بالدين، مع التأخير حتى يصبح مملوكًا بالكامل.
7- استفادة من صور بيع الدين الجائز.
8- اللجوء إلى شركات التأمين الإسلامية لتأمين الدين في بدايته أو في أي وقت آخر.
9- يمكن إنشاء صندوق مشترك بين البنوك الإسلامية للتعامل مع الديون المتعثر.
10- يتيح تبادل القروض بشكل متبادل استمرارية السداد.
11- يشمل زيادة الربح كتحفيز للمدين واسترداد المدفوعات في حالة التأخير.
12- يتيح التسوية بالتنازل إمكانية استرداد المدفوعات بعد السداد.
13- يمكن للبنوك التحول إلى الأنشطة التجارية والاستثمارية بدلاً من الاعتماد على الربا.

وهذه البدائل تتماشى مع مفاهيم الشريعة وتسعى لتحقيق الالتزام الشرعي في مجالات التمويل الإسلامي.

## المطلب الثاني

## تطبيق القاعدة من خلال التعامل مع شركات التأمين

أولاً: مفهوم عقد التأمين التجاري.

ظهرت فكرة التأمين التجاري القائم على الربح في الغرب بهدف دعم التجارة العالمية وتعزيز عمليات الاستثمار، وأيضاً للحد من المخاطر المحتملة التي قد تتسبب في خسائر كبيرة، ونتيجة لذلك انتشرت ثقافة الحذر بين أصحاب الأموال حيث بدأوا يترددون في المشاركة في العديد من مشاريع الاستثمار خوفاً من المخاطر المتوقعة، وبالتالي أصبح التأمين هو الحل الأمني الذي يغطي تلك المخاطر، حيث تقوم الشركات المعنية بتعويض تلك الخسائر الباهظة مقابل مبلغ مالي يتم دفعه من قبل المشتركين[100].

وعقد التأمين هو عقد يلتزم به المؤمن لتقديم مبلغ نقدي أو دفعة مستمرة أو تعويض مالي آخر إلى المؤمن أو المستفيد المحدد لصالحه في حالة وقوع حادث أو تحقق المخاطر المذكورة في العقد.؛ويتطلب ذلك أن يقوم المؤمن له بدفع قسط أو أي دفعة مالية أخرى[101].

وبالتالي، يُعَدُّ عقد التأمين التزامًا بين طرفين لدفع تعويض نقدي إلى الطرف الآخر أو المستفيد في حالة وقوع حادث محتمل وواضح مقابل تحمُّل خسارة مالية صغيرة مضمونة مُقابل تحمُّل خسارة مالية كبيرة محتملة.

---

[99] داغي، علي محي الدين القره (2009)، بحوث في فقه البنوك الاسلامية ،ط2، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ص157-158.

[100] بن ثنيان، سليمان (1993) ، التأمين وأحكامه ، دار العواصم المتحدة، لبنان ، ص 40

[101] الزرقا،مصطفى،(1984)، نظام التأمين: حقيقته والرأي الشرعي فيه،ط1،مؤسسة الرسالة،بيروت ،ص19


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

ويعتبر التأمين التجاري بصفة خاصة عبارة عن عملية توفير الحماية والضمان من المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد، حيث يتم إجراء هذا النوع من التأمين عبر شركات التأمين وفقًا لعقد يوقع بين الشركة والأفراد.، حيث يتم اعتبار هذا العقد اتفاقية متبادلة بين الجانبين وقد يكون للمتعاقدين التزام بتنفيذ التزاماتهم، ويشتمل هذا العقد على مبدأ التبادل حيث يتفق الجانبان على إجراء عمليات تبادل محددة، وعند حدوث الخطر الذي يتعاقد عليه التأمين، أو عدم حدوثه، فيدخل هذا العقد في إطار قوانين التعاقد في استغلال عدم المعرفة والتفاوت المطلق بين الطرفين.،ويعتبر العقد إجباريًا تمامًا، فيعتبر عقدًا ذو طابع إذعاني يتمحور حول مصلحة المؤمن، والذي عادةً ما يفرض شروطه في الوقت المحدد[102].

وبناءً على ذلك، يرى الباحث أن شركات التأمين التجاري تسعى جاهدة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح عن طريق استخدام العقود التأمينية الربوية وأي وسيلة أخرى متاحة في هذا الصدد؛ حيث يختلف التأمين التجاري عن التأمين التعاوني الإسلامي، فيهدف الأخير إلى تلبية احتياجات الأعضاء الذين ينتمون له بتعويضهم عن المخاطر التي قد يواجهونها، دون السعي إلى الربح التجاري وبدون وجود الربا في أي شكل من الأشكال؛ وذلك يعني أنه لا يتم استغلال المبالغ المدفوعة للاستثمار في أعمال ربوية.

ثانياً: حكم التعامل مع شركات التأمين التجارية.

يعد التأمين التجاري غير جائز شرعًا وممنوع بشكل أساسي، ولا يُسمح بالمشاركة فيه بأي شكل؛ ومع ذلك، قد يواجه الشخص بعض الظروف التي يُعذر فيها، وخاصة في حالات الضرورة العامة، مثل تلك التي تحدث في المجتمعات المسلمة في الدول الغربية، حيث لا يوجد بديل شرعي وفي بعض الحالات والبيئات، قد تكون هناك حاجة لإيجاد حلول لمعالجة تلك الظروف الخاصة وتلبية احتياجاتها.

وبناء على ذلك، تم اكتشاف القواعد الشرعية التي تتميز بتأثيرها المباشر على تنظيم الاجتهاد في تقدير التعاملات المعاصرة، وتحدد هذه القواعد ، حيث أن الأصل في المعاملة المالية هو أنها مباحة وجائزة، ويتعين التحقق من عدم وجود أسباب تحظرها إذا تبين وجود سبب يحظر المعاملة أو يجعلها غير محبوبة وفقًا لهذه القواعد ، ولهذا ظهرت الضوابط الشرعية الخاصة بالعاملات المالية نظرًا لعدم تلبية الخدمات القديمة احتياجات الأفراد المتنوعة والمتزايدة. ؛لذا نرغب في توضيح ضوابط التعامل مع شركات التأمين، وذلك بما يتوافق مع القواعد المندرجة تحت قاعدة المشقة تجل التيسيروذلك على النحو التالي:

١) التعامل مع شركات التأمين في ظل "قاعدة الضرورة تبيح المحظورات".

لكي يكون بإمكاننا اتخاذ قرارات استثنائية وخرق القواعد العامة المتعلقة بالتحريم والتأكيد، والتي تجعل من الممكن القيام بهذه الأفعال، يجب أن نظهر أنه ليس لكل من يدعي وجود ضرورة يحق له القيام بذلك، وسنناقش كيفية التعامل مع شركات التأمين بموجب قاعدة الضرورة تبيح المحظورات كما يلي:[103]

1 .يحظر على المضطر مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية المهمة، مثل حفظ حقوق الأفراد الآخرين وتحقيق العدل وأداء الأمانات وتعويض الضرر والحفاظ على المبادئ الدينية وأسس العقيدة الإسلامية، لذلك يجب على المضطر أن لا يتجاوز القواعد الشرعية التي لا تتسع للضرورة.

2 .تبرز الضرورة عندما يكون هناك خوف من حدوث الهلاك أو الضرر الذي يمكن أن يصيب الفرد أو ممتلكاته، استنادًا إلى الخبرات المتراكمة، أو عند وجود تهديد حقيقي لأحد الجوانب الخمسة الأساسية: الدين والحياة والكرامة والعقل والثروة.

3. عندما يكون هناك تحريم لشيء مع السماح بأمور أخرى في ظروف عادية، يعتبر وجود عذر يسمح بالقيام بالمحرم.

٢) التعامل مع شركات التأمين في ظل "قاعدة الضرر لا يزال".

و تتمثل الضوابط في التعامل مع شركات التأمين التجارية وفقاً لهذه القاعدة كالتالي:[104]

---

[102]الزحيلي، محمد (2005)، التأمين وصوره المنتشرة في المجتمع الأمريكي، ما يحل منه وما يحرم ، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص١٢

[103]الخليفي، رياض منصور ،(2008)،التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة، مفهومه، مشروعيته ومجالاته، مج23،عدد73،مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي، الكويت،ص 40-41

[104]الخليفي، رياض منصور ،(2008)،التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة، مفهومه، مشروعيته ومجالاته، مرجع سابق،ص 40-41


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

1. يجب تجنب استخدام أي وسيلة أخرى للحيلولة دون حدوث الضرر بصورة غير مشروعة أو غير قانونية، وذلك من خلال ارتكاب أعمال محظورة وتجاوز كل ما يكون مقبولاً فيه، على سبيل المثال، إذا كان أحدهم قادرًا في ظروف طبيعية على الحصول على قرض بدون مقابل من شخص آخر، فلا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يُقرض بفائدة أو يُبيع بالربا.

٢ .لا يزال الأذى بنفس القدر أو بمقدار أقل، ولكن لا يجوز إزالته بواسطة آذى آخر، لذلك، على سبيل المثال، فإنه ليس للشخص المضطر الحق في أخذ طعام الشخص الآخر المضطر، ولا يجوز له قتل الآخر لإنقاذ نفسه.
3. لا يجب على الشخص المضطر أن يكون متأكدًا بشكل كامل من وقوع الضرر حتى يتسامح مع ارتكاب الأعمال المحظورة حسب الشرع، بل يكفي أن يكون مؤمنًا تمامًا بحقيقة حدوثه.
٣) التعامل مع شركات التأمين في ظل "قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة".
تتأثر الأحكام بوجود الحاجة، سواء كانت عامة أو خاصة، حيث قد تُجيز القيام بأفعال محظورة وتسمح بترك الواجبات، وعلى الرغم من ذلك، فإن الحاجة تحمل مفهومًا أكبر بالمقارنة مع الضرورة. وهناك قواعد تحكم الحاجة، ومن أهم تلك القواعد:[105]
1.إذا كانت هناك حاجة تدفع الأفراد إلى القيام بشيء معين، سواء كان ذلك مسموحًا أو غير مسموح به، وإذا لم يكن هناك نص يمنعهم من ذلك، فيمكن ربط هذا الشيء بشيء مشابه في الشرع والاعتماد على ما ورد فيه. وإذا لم يوجد شيء مشابه، ولكن كانت هناك فوائد ومصالح، شريطة عدم وجود نص يمنع ذلك، فإنه يكون جائزًا شرعًا.
2.فيما يخص المواضيع التي لم يتم ذكرها في النص ولا تسمح به الأمة وليس لها شبيه في الشرع ولا تحقق أي مصلحة عملية واضحة ، فإن الواضح في هذه الحالة هو عدم الجواز وفقا لأحكام الشرع ، ذلك لأن ما ليس له حاجة والوضع الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يكون متوافقا مع أهداف الشرع.
٣. يمتاز الحكم الثابت للحاجة بأنه يكون لمدة محدودة ومخصصة لأولئك الذين يعرفونه ويتعاملون به واعتادوه، بالمقابل الحكم الثابت بالعرف والعادة يكون محصوراً بأهل تلك العادة لأنه غير منطقي أن نلزم الأشخاص بالعرف والعادات والقيود التي تنطبق على الآخرين،وفي حالة استدعاء الحاجة إثبات حكم يسهل على بعض الأشخاص، لا يجب أن يعيق ذلك سهولة الآخرين أو يؤذيهم.
بناءً على ما تم ذكره سابقاً، يرى الباحث أنه يجوز التعامل مع شركات التأمين التجارية وفقًا لضوابط وقيود شرعية محددة تعتمد على اختلاف ظروف الأفراد ومحيطهم في المجتمع، وذلك في حالات التأمين الإلزامي مع شركات التأمين التجارية التي لا يمكن الابتعاد عنها أو في بعض الحالات التي لا يوجد فيها البديل الإسلامي كتأمين شرعي مشروع.
ثالثاً: تطبيقات لقاعدة المشقة تجلب التيسير من خلال التعامل مع شركات التأمين التجارية.
يوجد بعض الحالات التي يمكن فيها للمسلمين التعامل مع شركات التأمين التجارية؛ حيث يمكن أن يجبر الشخص المسلم على اللجوء إلى مثل هذا التعامل، وبالتالي سوف يقدم الباحث بعض من هذه التطبيقات كما يلي:
١) تأمين من المرض.
يهدف تأمين الإصابات الجسدية إلى حماية المؤمن من الأذى الذي يلحق بجسده، وهو يشمل تعويضًا عن فقدان القدرة على العمل بسبب المرض حيث يتم دفع المبلغ المؤمن عليه إما بمرة واحدة أو على شكل أقساط، وفي حالة مرض المؤمن خلال فترة التأمين، يتم تغطية تكاليف العلاج الطبي عن طريقه.
ويُذكر هنا أن الانضمام إلى هذا التأمين التجاري غير مشروع في أي حالة، إلا إذا كان الشخص مضطرًا للقيام بذلك بناءً على قوانين البلد التي تفرض عقوبة على غير المشتركين وذلك في حالة الاضطرار، فيسمح للشخص فقط باستعادة أمواله، بدون أي زيادة، لأنها تمت سرقتها بطرق غير قانونية؛ فلا يوجد عائق أمام شراء الأدوية

[105] علي سعد محمد، ،(2014)، مدى حيلة صرف الفوائد الربوية من البنوك في المصارف العامة، مجلة كلية الإمام الأعظم،الجامعة،العدد 18،ص558-557


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

للأفراد الفقراء من التأمين الصحي، على أن يكون سعر الدواء مقابل المبلغ الذي دُفع اجبارًا في التأمين، وهذا يعتبر حقًا للشخص ويحق له أن يتصرف فيه كما يشاء، ولكن بالطرق المشروعة والله أعلم[106].

فحاجة الإنسان هي الأمر الذي تنزل منزلة الضرورة، وإذا لم تتوفر فإنه سيواجه صعوبات وتحديات ؛ ففي بعض الأحيان يمكن أن يتحول هذا إلى ظروف تحسينية لبعض الأشخاص بدلًا من أن يكون ضروريًا، وهذا أمر غير مقبول[107].

ونتيجة لذلك، يعتقد الباحث أنه يمكن في بعض الحالات الاستثنائية في حالة المرض التعامل مع التأمين التجاري، وذلك وفقًا لظروف الفرد ومحيطه الاجتماعي، وذلك لأنه يمكن أن يخفف من الصعوبات التي يواجهها الأفراد ويساهم في تخفيف معاناتهم، خاصةً في ظل الأوضاع الاقتصادية التي قد يواجهها بعض الأفراد.

٢) تأمين ضد الكوارث الطبيعية.

يتم التعامل مع هذا التأمين في ظروف غير عادية حيث يغطي الأضرار المتسببة من الكوارث مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل، ويزداد الطلب على هذا النوع من التأمين في البلدان التي يحدث فيها الكوارث بشكل متكرر، غالبًا خارج الدول الإسلامية مثل دول أمريكا اللاتينية.

وحسب قوانين الشريعة الإسلامية، فإن التأمين ضد الكوارث الطبيعية غير مشروع، لأنه يُعد تأمينًا تجاريًا في كل الحالات، ومع ذلك بسبب قلة شركات التأمين الإسلامية في البلدان الغربية، التي تعيش فيها الأقليات الإسلامية، تُسمَح لهذه الأقليات بالتعامل مع هذا التأمين وفقًا لظروف محددة، حيث يتطلب وجود قانون ملزم جميع المواطنين والمقيمين بالانضمام إلى برنامج التأمين وفقًا للأمر القانوني الملزم، وأن تكون هناك حاجة ملحة لتوفير التأمين لحماية المسلمين الذين يواجهون تحديات وصعوبات خارج بلدهم، فقد تتطلب منهم كوارث تجاوز قدراتهم الاقتصادية[108].

٣) تأمين المركبات.

هذا التأمين يتضمن جميع الأضرار التي يمكن أن تحدث للمركبات والأفراد داخلها أو للأشخاص الذين يعانون من الأذى بسب المركبات، ويعتبر هذا النوع من التأمينات من أكثر عقود التأمين انتشارًا وشيوعًا.

ويتطلب رغبة أي شخص في امتلاك واستخدام مركبة الحصول على تأمين لها من إحدى شركات التأمين المشتغلة؛ لأنه لا يمكن ترخيص أي مركبة بدون تقديم وثيقة تأمين توضح التغطية المقدمة للمخاطر التي تنشأ عن استخدامها، لذلك فإن هذا العقد يعتبر إجباريًا لجميع أصحاب المركبات، وليس لديهم خيار إذا كانوا يرغبون في ترخيص واستخدام المركبة[109].

ولابد من الإشارة أن عقد التأمين التجاري هو غير مسموح به بشكل شرعي بسبب المخاطر المالية المشتركة فيه والغرامات التي يمكن أن تفرض بدون جريمة أو تسبب بوقوعها والربح بدون مقابل أو بمقابل غير منصف. وبالتالي، لا يُسمح بالقيام بعقد التأمين التجاري، ولكن يسمح به لمن يجد نفسه مضطراً للقيام به ولم يتمكن من التخلص منه بأي طريقة، في هذه الحالة يسمح له بإبرام العقد وتحمل المسؤولية القانونية ولكن يجب أن يُقتصر على التأمين الحد الأدنى القانوني بسبب هذه الضرورة[110].

٤) عملية إعادة التأمين.

---

[106] إسلام ويب (2003)، حكم شراء دواء من التأمين الصحي للفقير المحتاج ، فتوى رقم 31997 https://www.islamweb.net/ar/fatwa/31997

[107] إسلام ويب، (2002) ، حقيقة الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فتوى رقم 25545، https://www.islamweb.net/ar/fatwa/25545

[108] حكم التعامل أو العمل مع شركات التأمين خارج ديار الإسلام ، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة9:30 مساءا، على موقع التالي: https://www.e-cfr.org/blog/2014

[109] نظام التأمين الإلزامي للمركبات صادر بمقتضى المادتين (٩٩) و (١٠٨) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

[110] إسلام ويب (2013)، حكم تأمين السيارات، رقم 219307 الفتوى https://www.islamweb.net/ar/fatwa/219307


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

إعادة التأمين هي عقد تأمين جديد منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية، ويتعلق بنفس خطر التأمين الذي تم التأمين عليه في وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين. في إطار هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين)، فتوافق شركة إعادة التأمين على تعويض الشركة المؤمن عليها عن الخسائر المحتملة والناشئة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها الشركة، مقابل دفع قسط أو مبلغ مالي من قبل الشركة المؤمن عليها إلى شركة إعادة التأمين[111].

في حكم إعادة التأمين الإسلامي لشركات إعادة التأمين التقليدية، فإنه يُحرَّم القيام به في حالة وجود شركات إعادة تأمين إسلامية تكفي تلبية الحاجة؛ حيث يعد إعادة التأمين نوعًا من أنواع التأمين التقليدي، ويُعتبر حرمانها قاعدة يتم الاستناد إليها، بينما في حالة عدم وجود شركة أو شركات إعادة تأمين إسلامية، يمكن للشركات التأمين الإسلامية أن تقوم بإعادة التأمين لدى شركات التأمين التقليدية كإجراء مؤقت، بشرط توافر ضوابط معينة تعتمد على درجة الحاجة الضرورية، وفي هذه الحالة يجب على الشركات التقليل من حجم الإعادة إلى الحد الأدنى الممكن، والذي يحقق إزالة الحاجة، وفقًا للمبدأ العام، وعملاً بقاعدة: "الضرورة تقدر بقدرها" وكذلك "الحاجة تقدر بقدرها".[112]

وقد ذكر في قرار مجلس الإفتاء الأردني أنه بعد دراسة مجلس الإفتاء لطرق التعامل في شركة التأمين الإسلامية ونظامها الأساسي، تبين للمجلس أن هذه الطرق تعتمد على نظام التأمين التعاوني الشرعي؛ ومع ذلك تقوم الشركة أيضًا بإعادة التأمين لدى الشركات التجارية الخاصة بإعادة التأمين، ولا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في هذا التعامل، وبما أن شركات التأمين الإسلامية مضطرة لإعادة التأمين عندها لتتمكن من العمل في قطاع التأمين، فإن هذا الأمر سيستمر حتى يتم إنشاء شركات إسلامية لإعادة التأمين[113].

وبناءً على ذلك، فإن إعادة التأمين، وفي هذه الحالة، يعد ضرورة ملحة، وأفاد العلماء أن عدم استجابة لتلك الحاجة ستتسبب في صعوبة وتعقيدات، سواء كانت الحاجة عامة، أي أنها تشمل جميع أفراد المجتمع، أو كانت حاجة خاصة، أي أنها تخص فئة من الأشخاص مثل سكان دولة معينة أو عمالة محددة، ومن الواضح أنه ليس المقصود هنا أن تكون الحاجة فردية.

الخاتمة

يمكن بيان أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وما توصل إليه من توصيات بالنقاط الآتية:

أولاً: النتائج:

1. تشير هذه الدراسة إلى أهمية السعي إلى تحقيق المقاصد والأهداف الإسلامية المشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية في مجال المعاملات المالية ، وتؤكد هذه الدراسة على أهمية التمسك بمبادئ الإسلام في المعاملات المالية.
2. تشير هذه الدراسة إلى أن قاعدة المشقة تنتج عن تسهيل الضرورة، حيث يمكن أن يتم تسهيل الأمور في حالات الطوارئ للأفراد، وليس فقط في حالات الاضطرار، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يشمل هذا التسهيل تلبية احتياجات وضروريات مؤقتة، وذلك بغرض تحقيق المصلحة العامة.
3. تشير هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالأحكام الشرعية يجب أن يكون موجودا في جميع الظروف، حتى في حالات المشقة، مع توفير ضوابط لتخفيف الأحكام حسب الإمكانات المتاحة، خاصة في مجال المعاملات المالية الحديثة في هذا العصر، من خلال توفير استمرارية وتسهيلات يمكن تقديمها للأفراد وفقًا لاستطاعتهم.
4. تشير هذه الدراسة إلى أنه يتم إنشاء البنوك والمصارف الإسلامية بهدف توفير بديل مناسب للأفراد عن المعاملات الربوية الشائعة في البنوك التقليدية؛ فتعتمد المصارف الإسلامية على مبدأ تحقيق الربح بطرق مشروعة، وتقديم خدمات تتسم بالتكافل الاجتماعي وامتثال للشريعة الإسلامية.

---

[111] مختار، نبيل محمد،(٢٠٠٥)، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص2

[112] ملحم، احمد سالم(د.ت)، الأحكام الشرعية لإعادة التأمين الإسلامي، مقالة منشورة، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة9:16 مساءا، على موقع التالي: https://www.drahmadmelhem.com/p/blog-page_48.html?m=0

[113] الخلايلة، محمد احمد(٢٠١٤)، الضوابط الشرعية لعمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية مع التطبيقات العملية، بحث منشور ، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة 9:12 مساءا، على موقع التالي: https://aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=70


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

5. تشير الدراسة إلى توسع السوق المصرفي الإسلامي وزيادة الطلب على الخدمات المالية والتأمين الإسلامي، ويتم التأكيد على أهمية أن تتبنى المصارف التقليدية مبادئ السوق المالية الإسلامية وتعزيز تطبيق قاعدة المشقة التي تسهم في تسهيل التعامل بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية.

ثانياً: التوصيات:

1. يوصي الباحث بتبني واستخدام قاعدة المشقة تجلب التيسير كأداة تحكيمية في مجال المعاملات المالية، فإن الاعتماد على الظن الغالب يكون مفيدًا في الحالات التي يكون فيها الوصول إلى اليقين صعبًا؛ وهذا يشير إلى أهمية استخدام وتعزيز قاعدة المشقة في الأنظمة المالية.
2. يوصي الباحث بضرورة إجراء مزيد من البحوث المتعلقة بتطبيق قاعدة "المشقة تجلب التيسير" وقواعدها الفرعية في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لما لهذه القاعدة من تطبيقات مالية متنوعة فعلى الحاجة التركيز عليها وتسليط الضوء عليها بشكل خاص.
3. يوصي الباحث الفقهاء والمُختصين في الشريعة بنشر المعرفة حول جميع الاجازات الشرعية وطرق استخدامها بشكل صحيح في مجال المعاملات المالية وذلك لتجنب أي فرطٍ أو تقصير.
4. يوصي الباحث الفقهاء بضرورة إجراء دراسات مفصلة أكثر حول التعامل مع البنوك التجارية؛ نظراً لأهميتها وانتشارها في المجتمع، حيث على الرغم من أن بعض الأعمال قد تكون جائزة، فإنه ينبغي توجيه اهتمام خاص لفهم المبادئ الشرعية والقواعد المتعلقة بالتعامل مع هذه البنوك في إطار التحقق من المصلحة وتحقيق التسهيل في حالات معينة.
5. يوصي الباحث بتنفيذ مبدأ المشقة تجلب التيسير ضمن التعامل بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية؛ والهدف من ذلك هو تخفيف العبء المالي والضغوط على الأفراد الذين يتعاملون في مجال التأمين التجاري، ويُفضل إعطاء اهتمام مستقل لكل نوع من هذه التعاملات، وذلك لتحقيق فهم أفضل للشريعة وتطبيق فعّال لها.

## المصادر والمراجع


1- **القران الكريم**
2- الطبري، أبو جعفر ،(د.ت)، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، دار التربية والتراث،ج17،مكة المكرمة.
3- محمد، أبو عبيدة أحمد،(2017)، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب لتيسير معناها ودليلها : تطبيقًا على ما يخرج من تخفيفات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 23، الجزء الأول.
4- مطر، محمد أحمد،(2023)، قاعدة "المشقة تجلب التيسير" في أحكام القضاء: تطبيقات عملية، مجلة الجامعة العراقية، ع58، ج2.
5- الرازي، أحمد بن فارس(1979)، معجم مقاييس اللغة، ج5، دار الفكر، سوريا.
6- ابو العزم، الغني (2013)، معجم الغني الزاهر ( شموا- لونان)، دار الكتب العربية، لبنان.
7- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (1999)، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
8- الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم، (1997)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، ج2، دار ابن عفان، القاهرة.
9- خياط، يوسف(2000)، لسان العرب لابن منظور، مادة(يسر)، دار لسان العرب للملايين ، لبنان.
10 - سانو، قطب، (2000)، معجم مصطلحات أصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان.
11 - الحشود، علي بن نايف، (2019)، الخلاصة في أحكام الاجتهاد والتقليد، ج2، المكتبة الشاملة الذهبية.
12 - الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(2005)، القاموس المحيط ، مادة(جلب)، ط1، مكتبة الشاملة.



DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

13 - البراجيلي، متولي محمد (2005)، المشقة تجلب التيسير، جامعة الأنصار السنة المحمدية، س33، عدد12.
14 - الباحسين، يعقوب عبد الوهاب(2001)، رفع الحرج في الشريعة الاسلامية، ط4، مكتبة الرشد، الرياض.
15 - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1384ه-1964م)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2،ج12،دار الكتب المصرية، القاهرة.
16 - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (1419ه )، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، المحقق: محمد حسين شمس الدين،، ط1،ج8، دار الكتب العلمية، بيروت.
17 - البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، (1422ه )، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، ط1، أخرجه الإمام البخاري في المناقب حديث رقم 3560،ج4.
18 - الغيتابي، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج16، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
19 - ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (1379ه)،فتح الباري شرح صحيح البخاري،ج1، دار المعرفة، بيروت.
20 - سلامة، مراد، (2016)،الأربعون التيسيرية من سنة خير البرية، دط، المكتبة المرادية للنشر والتوزيع.
21 - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (1403ه)، الأشباه والنظائر ، ط1، .دار الكتب العلمية ، بيروت
22 - الباز، سليم رستم (د.ت)، شرح مجلة الأحكام العدلية ،،ط2،ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت .
23 - أنيس، إبراهيم وآخرون (١٣٨٠ه-١٩٦٠م)، " المعجم الوسيط"، ج٢، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، عبدالسلام هارون.
24 بن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (١٩٩٤م)، لسان العرب، ط ١، ج13،دار صادر، بيروت ، لبنان.
25 - الزحيلي ، وهبة (٢٠١٤)،جهود تقنين الفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق.
26 - الشثري ،عبدالرحمن سعد (٢٠١٣)، تقنين الأحكام الشرعية تاريخه وحكمه، دار التوحيد للنشر، الرياض .
27 - المحاميد، شويش (2000)، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه دراسة وثائقية تحليلية، بحث الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.
28 - البغاء ،محمد الحسن (٢٠٠٩)،التقنين في مجلة الأحكام العدلية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥)، العدد (٢) ، دمشق، سوريا.
29 - الألفي، محمد (١٩٩٤)، محاولات تقنين أحكام الفقه الإسلامي في كتاب أعمال ندوة نحو ثقافة شرعية وقانونية موحدة"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي.
30 - بوزغار ،دليلة،(2016)، مسوغات تقنين الفقه الإسلامي في العصر الراهن، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد (٥)، العدد (10).
31 - لقيسي، رافع ليث (٢٠١٥)،نظرات في تقنين الفقه الإسلامي ؛ تاريخه - فقهه - ضوابطه، مركز نماء للبحوث و الدراسات.
32 - زهير ،عمر ،حافظ (٢٠٢١)،تقنين قرارات مجمع الفقه الاسلامي في مسائل المالية الاسلامية، ط1، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض .
33 - العجمي، نوره علي محمد (2021)، تقنين المعاملات المالية المعاصرة دراسة نظرية تطبيقية: الاقالة في بيوع نموذجا، رساله ماجستير منشوره ،جامعه ال البيت، الاردن.
34 - الخلايلة، يحيى محمد عوض (٢٠٠٢)،تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة لتجربة باكستان ومشروع مصر في التعزير، إسلام آباد، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

35 - إمام، محمد كمال الدين، (١٩٩٦)،مقدمة لدراسة الفقه الإسلامي ،مدخل منهجي، ط1، الجامعية للدراسات والنشر.
36 - القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م)، الإسلام وتقنين الأحكام دعوة مخلصة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ط2، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
37 - تبينات ، ساعد (٢٠١١)، ضوابط تقنين الفقه الإسلامي، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر، المجلد (١٣)، العدد (٢٦).
38 - الفرحاني، فاطمة (٢٠١٧)، الضوابط الشرعية المتعلقة بتقنين العقود المالية مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، الهندسة المالية، العدد (٥٦) .
39 - القرافي، أبو العباس شهاب الدين المالكي(684ه)، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم كتب.
40 - الزحيلي، وهبة (1986)، أصول الفقه الاسلامي ،ط1، دار الفكر، دمشق.
41 - المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني (2019)، الهداية في شرح بداية المبتدي ، دار الاحياء التراث العربي، بيروت.
42 - الدليمي، جاسم مبارك مشوح(2018)، قاعدة المشقة تجلب التيسير ونماذج من تطبيقاتها الفقهية، مكتب شمس الأندلس للطباعة والنشر، بغداد.
43 - جيدر، علي(2003)، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، دار عالم الكتب.
44 - القحطاني، فواز محمد (2017)،القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، ط1، دار المتميز الطباعة والنشر والتوزيع، دار النصيحة الطباعة والنشر والتوزيع.
45 - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (1999)، الحاوي الكبير، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
46 - السيف، حسان بن إبراهيم(2006)، أحكام الاكتتاب في الشركات المساهمة، ط1، ج1، دار ابن جوزي.
47 - حرك، أبو المجد (1998)،البنوك الإسلامية ما لها وما عليها، ط1، دار الصحوة، القاهرة.
48 - سلمان، نصر(2019)، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية ... )، المجلد 1، المكتبة الذهبية.
49 - القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد (2004)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بدون طبعة، دار الحديث، القاهرة.
50 الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (770ه)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية ، بيروت.
51 -ةالأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (د.ت)، المحلى بالآثار، بدون طبعة، دار الفكر، بيروت.
52 - الباز، عباس احمد محمد (1418ه)، أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقة الإسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن.
53 - الملحم، سليمان بن احمد (1429ه) ،القمار حقيقته واحكامه، الطبعة الاولى، كنوز اشبيليه، الرياض.
54 - الأنصاري، محمد بن مكرم بن على( 1414ه)، لسان العرب ، ط3، دار صادر، بيروت.
55 - السالوس، علي( 2010)، فقه البيع والاستساق والتطبيق المعاصر، ط7، دار الثقافة ، قطر .
56 - الحراني، تقي الدين أبو العباس (1995)، مجموع الفتاوي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية .
57 - الجوزية، لابن القيم( 1952)، زاد الميعاد، ط26، مؤسسة الرسالة، بيروت.
58 - النجار، أحمد (1976)، منهج الصحوة الإسلامية : بنوك بلا فوائد، الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدة.
59 - عجلوني، محمد محمود (2008)، البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

60 - شبيلي، يوسف بن عبد الله (2005)، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الاسلامي: الصناديق والودائع والاستثمارية، المجلد 1، دار ابن الجوزي، الاردن.
61 - أبو العز، علي محمد أحمد ( 2019)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت.
62 - الخليل، أحمد بن محمد ( 1424)، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي،ط1، دار ابن الجوزي ، القاهرة.
63 - آل سليمان، مبارك بن سليمان بن محمد( 2005)، احكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة، ط1، كنوز إشبيليا، الرياض.
64 - اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء( د.ت)، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الإدارة العامة للطبع ، الرياض.
65 - النبهاني، التقي الدين (2004)، النظام الاقتصادي في الاسلام، ط6، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
66 - ال شيخ، محمد بن ابراهيم (1399ه)، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، ط1، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
67 - لغامدي، علي بن سعيد (د.ت)، شركات الاسهم ، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة 11:51، مساءا على موقع التالي:https://al-maktaba.org/book/31621/34425
68 - أبو غدة، عبد الستار(2002)، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ، مجموعة دلة البركة، سعودية.
69 - داغي، علي محي الدين القره (2009)، بحوث في فقه البنوك الاسلامية ،ط2، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
70 - بن ثنيان، سليمان (1993) ، التأمين وأحكامه ، دار العواصم المتحدة، لبنان.
71 - الزرقا، مصطفى،(1984)، نظام التأمين: حقيقته والرأي الشرعي فيه،ط1،مؤسسة الرسالة، بيروت.
72 - الزحيلي، محمد (2005)، التأمين وصوره المنتشرة في المجتمع الأمريكي، ما يحل منه وما يحرم ، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
73 - الخليفي، رياض منصور ،(2008)،التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة، مفهومه، مشروعيته ومجالاته، مج23،عدد73،مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي، الكويت.
74 - علي سعد محمد، (2014 )مدى حيلة صرف الفوائد الربوية من البنوك في المصارف العامة، مجلة كلية الإمام الأعظم، الجامعة، العدد 18.
75 - إسلام ويب (2003)، حكم شراء دواء من التأمين الصحي للفقير المحتاج ، فتوى رقم 31997 https://www.islamweb.net/ar/fatwa/31997
76 - إسلام ويب، 2002 ، حقيقة الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فتوى رقم 25545، https://www.islamweb.net/ar/fatwa/25545
77 - حكم التعامل أو العمل مع شركات التأمين خارج ديار الإسلام ، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة9:30 مساءا، على موقع التالي: https://www.e-cfr.org/blog/2014
78 - نظام التأمين الإلزامي للمركبات صادر بمقتضى المادتين (٩٩) و (١٠٨) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩
79 - إسلام ويب (2013)، حكم تأمين السيارات، رقم 219307 الفتوى https://www.islamweb.net/ar/fatwa/219307
80 - مختار، نبيل محمد،(٢٠٠٥)، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (54) فبراير 2024
Volume (54) February 2024
IJOHSS

81 - ملحم، احمد سالم(د.ت)، الأحكام الشرعية لإعادة التأمين الإسلامي، مقالة منشورة، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة9:16 مساءا، على موقع التالي: https://www.drahmadmelhem.com/p/blog-page_48.html?m=0

82 - الخلايلة، محمد احمد(٢٠١٤)، الضوابط الشرعية لعمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية مع التطبيقات العملية، بحث منشور ، تاريخ الاطلاع 2023/12/9، الساعة 9:12 مساءا، على موقع التالي: https://aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=70


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.54.2024.670